عين على 23 شتنبر

قبل الصندوق

خريطة الأحزاب وحظوظها في انتخابات

23 شتنبر 2026

المقالات الكاملة لسلسلة عين على 23 شتنبر

نورالدين البيار

منشورات المحيط
Almoheet.ma

عين على 23 شتنبر

قبل الصندوق

11 قراءة في حظوظ الأحزاب قبل انتخابات 23 شتنبر 2026

نورالدين البيار

الطبعة الإلكترونية الأولى — شتنبر 2026

© 2026 — جميع الحقوق محفوظة

ملاحظة النشر

أُقفل تحرير هذا الكتاب الثلاثاء 22 شتنبر 2026، عشية الاقتراع التشريعي. وهو قراءة صحافية تحليلية في المعطيات المتاحة قبل فتح مكاتب التصويت، وليس توقعا يقينيا للنتائج.

المحتويات

تقديم

1. الأحرار في انتخابات 2026.. الحصيلة والترحال يختبران رهان الصدارة

2. البام في انتخابات 2026.. رهان الصدارة من داخل الحكومة

3. الاستقلال يرفع «وطني مستقبلي».. رصيد التاريخ في معركة الصدارة

4. الاتحاد الاشتراكي في انتخابات 2026.. هل تتحول المعارضة إلى مكاسب انتخابية؟

5. الحركة الشعبية في انتخابات 2026.. هل يكفي رصيد «المغرب العميق»؟

6. التقدم والاشتراكية في انتخابات 2026.. بين حماية 22 مقعدا ورهان الخمسين

7. الاتحاد الدستوري في انتخابات 2026.. هل يعوض «الحصان» ما فقده بالترحال؟

8. العدالة والتنمية في انتخابات 2026.. هل تتحول الحشود إلى مقاعد؟

9. الحركة الديمقراطية الاجتماعية في انتخابات 2026.. هل تصنع شعبية لخصم فريقا نيابيا؟

10. جبهة القوى الديمقراطية في انتخابات 2026.. هل تحافظ «الزيتونة» على مقاعدها بعد خسارة شبكة شباط؟

11. تحالف اليسار في انتخابات 2026.. هل تتحول الوحدة إلى مقاعد؟

خاتمة: الصندوق يختبر القراءات

المقدمة

كيف نقرأ خريطة ما قبل الاقتراع

يجمع هذا الكتاب المقالات الأحد عشر التي نشرتها «المحيط» ضمن سلسلة «عين على 23 شتنبر»، بين 5 و22 شتنبر 2026، لقراءة موقع الأحزاب السياسية عشية الانتخابات التشريعية.

تبدأ السلسلة بالتجمع الوطني للأحرار، متصدر اقتراع 2021 وقائد الحكومة، ثم تنتقل إلى الأصالة والمعاصرة والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية وجبهة القوى الديمقراطية، قبل أن تختتم بتحالف اليسار.

لا تقدم هذه النصوص توقعا يقينيا للنتائج. إنها صورة صحافية للحظة سبقت الاقتراع، ترصد الحصيلة الحكومية وموقع المعارضة، وقوة المرشحين، وانتقالات المنتخبين، وانتشار التنظيمات، والدوائر التي قد تغير موازين كل حزب.

حافظت هذه الطبعة على متن المقالات المنشورة وعناوينها الداخلية، ولم تحذف منها إلا عناصر التصفح الإلكتروني والإحالات المتكررة بين مواد الموقع. كما رتبت الفصول وفق نتائج انتخابات 2021، حتى يقرأ القارئ انتقال المنافسة من الأحزاب الكبرى إلى القوى التي تخوض معارك الحفاظ على التمثيلية أو توسيعها.

يصدر الكتاب عشية فتح الصناديق. وبعد ظهور النتائج، ستظل قيمته في المقارنة بين ما كانت تشير إليه المعطيات قبل الاقتراع وما قرره الناخبون فعلا.

الأحرار في انتخابات 2026.. الحصيلة والترحال يختبران رهان الصدارة

نشر أولا على منصة «المحيط» في 5 شتنبر 2026

في إطار ملف «عين على 23 شتنبر»، تستهل «المحيط» سلسلة تقاريرها التحليلية حول استعدادات الأحزاب للانتخابات التشريعية بالتجمع الوطني للأحرار، باعتباره الحزب الذي تصدر اقتراع 2021 ويقود الحكومة المنتهية ولايتها.

وتستند هذه القراءة، المحينة إلى حدود 5 شتنبر 2026، إلى اللائحة الأولى التي أعلنها الحزب، والتغييرات التي لحقتها، والتصريحات الأخيرة لرئيسه محمد شوكي، إلى جانب مواقف الحزب وخصومه بشأن انتقال عدد من المنتخبين بين مكونات الأغلبية.

يدخل التجمع الوطني للأحرار انتخابات 23 شتنبر حاملا حصيلة خمس سنوات من قيادة الحكومة، ومستندا إلى 102 مقعد حصل عليها في انتخابات 2021، فضلا عن شبكة ترابية واسعة بناها بعد تصدره الانتخابات الجماعية بـ9995 مقعدا.

غير أن هذه القوة تجعل الحزب أكثر تعرضا للمحاسبة من بقية منافسيه. فالأحرار لا يطلب هذه المرة فرصة أولى للحكم، وإنما يدعو الناخبين إلى تجديد الثقة فيه بعد ولاية تحمل خلالها المسؤولية الأولى عن إدارة الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان الحزب يقدم الحماية الاجتماعية وإصلاح الصحة والتعليم ودعم الاستثمار باعتبارها ركائز حصيلته، فإن خصومه سيواجهونه بالأسعار والبطالة وجودة الخدمات والفوارق بين المدن والقرى. لذلك لا تدور معركته حول ما يقترحه للمستقبل فقط، بل حول تفسير ما وقع خلال السنوات الخمس الماضية.

شوكي يقود الحزب وأخنوش يحضر عبر الحصيلة

يخوض الأحرار الاستحقاقات بقيادة محمد شوكي، الذي انتخب في 7 فبراير 2026 رئيسا للحزب خلفا لعزيز أخنوش، بعدما حصل على 1910 أصوات من أصل 1933 صوتا معبرا عنه، في مؤتمر استثنائي ترشح فيه منفردا.

ويمثل هذا الانتقال أحد أبرز التحولات التي شهدها الحزب قبل الانتخابات. فمنذ 2016، ارتبط الصعود الانتخابي والتنظيمي للأحرار بقيادة أخنوش، الذي قاده إلى المرتبة الأولى سنة 2021 وتولى باسم الحزب رئاسة الحكومة.

لكن تغيير الرئيس لا يعني أن الحزب دخل مرحلة قطيعة. فمحمد شوكي يقدم ترشيحات الأحرار وبرنامجه الجديد باعتبارهما امتدادين للمسار الحكومي السابق، بينما تواصل قيادات الحزب الدفاع عن حصيلة حكومة أخنوش.

وفي آخر تصريحاته، قال شوكي من الخميسات إن حزبه سيدخل الانتخابات بخطاب يوضح للمغاربة «ما أنجزه وما لم يكمله»، معبرا عن ثقته في قدرة الأحرار على احتلال المرتبة الأولى. ويكشف هذا الخطاب محاولة استباق هجوم المعارضة، من خلال الاعتراف بأن بعض الأوراش لم تستكمل بدل تقديم الحصيلة باعتبارها مكتملة.

ومع ذلك، ستظل الحملة أمام ازدواجية سياسية واضحة: قيادة حزبية جديدة تريد إثبات استقلاليتها، وحصيلة حكومية مرتبطة أساسا باسم الرئيس السابق. وسيكون على شوكي أن يحول إرث أخنوش إلى رصيد انتخابي، من دون أن يظهر مجرد مدافع عن مرحلة لم يكن هو من قادها حزبيا وحكوميا.

خريطة بدأت بـ89 اسما ولم تبق ثابتة

في 5 يونيو، أعلن الأحرار لائحته الأولى للمرشحين في مختلف الجهات. وضمت 89 اسما، وقال الحزب إن نسبة التجديد فيها تجاوزت 36 في المائة، إلى جانب 12 شابا وأربع نساء في صدارة اللوائح المحلية.

وبعد ذلك، استكمل الحزب الدوائر التي ظلت عالقة في جهة الشرق، باختيار حليم فوطاط في الناظور، وعبد الرحمن المكروض في جرسيف، ومحمد القايدي في وجدة أنكاد.

لكن هذه الأرقام لا تعبر وحدها عن خريطة الترشيحات التي دخل بها الحزب فعليا إلى المرحلة النهائية. فقد شهدت الأسابيع اللاحقة تغييرات واستبدالات وانتقالات حزبية جعلت الإعلان الأول وثيقة لفهم الاختيارات الأصلية، لا لائحة نهائية يمكن اعتمادها من دون تحيين.

ولهذا لا ينبغي قياس تجديد النخب انطلاقا من نسبة 36 في المائة وحدها. فالمطلوب معرفة طبيعة الأسماء الجديدة: هل يتعلق الأمر بكفاءات تدخل العمل السياسي للمرة الأولى، أم بمنتخبين محليين، أم بوجوه انتقلت من أحزاب أخرى، أم بأسماء تستند إلى امتداد عائلي وانتخابي؟

كما أن قيمة التجديد تختلف باختلاف الدائرة. فوضع مرشح جديد في دائرة قابلة للفوز لا يحمل الدلالة نفسها التي يحملها ترشيحه في دائرة ضعيفة الحظوظ.

أربعة وزراء أمام صناديق الاقتراع

وضع الحزب أربعة أعضاء في الحكومة في واجهة المنافسة: كريم زيدان في اليوسفية، وأحمد البواري في وزان، ولحسن السعدي في تارودانت الشمالية، ومصطفى بايتاس في سيدي إفني.

ولا تحمل هذه الترشيحات وظيفة رمزية فقط. فالحزب يريد تحويل أعضاء الحكومة إلى مدافعين ميدانيين عن الحصيلة، وفي الوقت نفسه استعمال الحضور الوزاري لاختراق دوائر جديدة أو حماية مواقع انتخابية مهددة.

ويتضح من ترشيح كريم زيدان في اليوسفية أن الأحرار لا يتحرك بمنطق الدفاع عن مقاعد 2021 وحدها، بل يبحث أيضا عن تعويض الخسائر المحتملة بفتح دوائر لم يفز بها في الانتخابات الماضية.

لكن الدفع بالوزراء يرفع كلفة الخسارة. فهزيمة مرشح وزاري لا تقرأ باعتبارها خسارة مقعد واحد فقط، بل تتحول إلى تصويت سياسي على أداء القطاع الذي يدبره وعلى الحصيلة الحكومية عموما.

وستكون دوائر وزان واليوسفية وتارودانت الشمالية وسيدي إفني من أبرز مختبرات قدرة الحزب على تحويل السلطة الحكومية إلى أصوات، من دون أن تتحول المسؤولية الوزارية إلى عبء انتخابي.

المنتخبون المحليون لحماية الخريطة

إلى جانب الوزراء، حافظ الحزب على حضور قيادات برلمانية ومنتخبين يملكون شبكات محلية، من بينهم راشيد الطالبي العلمي في تطوان، وهشام آيت منا في المحمدية، إلى جانب رؤساء جماعات ومجالس ومنتخبين راكموا نفوذا ترابيا.

ويعكس هذا الاختيار إدراك قيادة الأحرار أن الانتخابات التشريعية لا تحسمها البرامج والخطابات الوطنية وحدها. ففي عدد من الدوائر، تظل قدرة المرشح على التعبئة وبناء التحالفات المحلية وإدارة شبكة المنتخبين عاملا مركزيا.

وتشكل نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2021 أحد أهم أصول الحزب، لأنها وفرت له قاعدة من المستشارين ورؤساء الجماعات والمجالس يمكن تحويلها إلى آلة انتخابية.

غير أن الشبكة نفسها قد تصبح مصدر ضعف عندما تقع خلافات حول التزكية. فالمنتخب الذي لا يحصل على الترشيح لا يغادر بمفرده دائما، بل قد يحمل معه مستشارين محليين وجزءا من التنظيم والأصوات.

انتقال ثمانية أسماء يشعل مواجهة داخل الأغلبية

ظهر هذا الخطر بوضوح خلال غشت، عندما اتهم التجمع الوطني للأحرار حزب الأصالة والمعاصرة باستمالة منتخبين ومرشحين سبق أن أعلن الأحرار تزكيتهم أو كانوا يتحملون مسؤوليات باسمه.

وسمى الحزب ثمانية أشخاص هم عبد الحي حرطون، ومحمد الجماني، وزينب السيمو، وعثمان بادل، ومنال بادل، وبشرى الوردي، وعبد الحفيظ المكوتي، وعبد القادر الحضوري.

ورد الأصالة والمعاصرة برفض الاتهامات، معتبرا أن تغيير الانتماء الحزبي حق، ومذكرا بأن الأحرار رشح بدوره في انتخابات 2021 أكثر من 17 برلمانيا سبق أن انتموا إلى خمسة أحزاب، بينهم ستة من البام.

وتجاوز الخلاف بذلك حدود التنافس بين حزبين داخل الأغلبية، ليكشف هشاشة التحالفات عندما تبدأ معركة المقاعد. فالأحزاب التي دبرت الحكومة مجتمعة تدخل الانتخابات بمصالح متعارضة، وكل مقعد يكسبه أحدها قد يكون على حساب شريكه.

ورد شوكي على هذه الانتقالات بالقول إن مراجعة القناعات السياسية حق طبيعي، لكن غير الطبيعي، في نظره، أن يكتشف المنتخب خلافه مع مشروع حزبه قبل شهر من الاقتراع. كما أكد في وجدة أن الأحرار لا يتعامل مع المرشحين باعتبارهم أرقاما تستبدل عشية الانتخابات.

غير أن هذه المواجهة تضع الحزب أمام سؤال يتجاوز أخلاقيات الترحال: لماذا لم يتمكن من الاحتفاظ بمنتخبين تحمل بعضهم مسؤوليات باسمه؟ وهل يتعلق الأمر بإغراءات قدمها المنافسون، أم بخلافات داخلية حول التزكيات والتدبير والعلاقة بين المركز والمنتخبين؟

الناظور نموذج لمخاطر تغيير المرشح

تقدم دائرة الناظور مثالا واضحا على حساسية إعادة توزيع التزكيات. ففي انتخابات 2021، تصدر محمادي توحتوح النتائج باسم التجمع الوطني للأحرار، لكن الحزب اختار في انتخابات 2026 حليم فوطاط لقيادة لائحته.

ولا تنتقل أصوات المرشح السابق بصورة آلية إلى خلفه الحزبي. ففي الدوائر التي تقوم فيها المنافسة على حضور الأشخاص والعائلات والشبكات المحلية، قد يحتفظ الحزب بجزء من القاعدة، بينما ينتقل جزء آخر مع المرشح أو يعيد توزيع نفسه بين المنافسين.

ويمكن تعميم السؤال على دوائر أخرى تغير فيها وكلاء اللوائح: هل كان التصويت في 2021 للحزب أم للمرشح؟ والإجابة التي ستقدمها صناديق 23 شتنبر ستكشف طبيعة القوة الحقيقية للأحرار داخل هذه المناطق.

النساء والتجديد خارج الحساب العددي

ضمت اللائحة الأولى أربع نساء في صدارة اللوائح المحلية، هن زينة إدحلي في أكادير إداوتنان، وزينة شهيم في فاس الجنوبية، ونادية بوهدود في تارودانت الجنوبية، ونادية بوعيدة في كلميم.

ولا يختزل هذا الرقم مجموع الحضور النسائي داخل ترشيحات الحزب، خاصة مع اللوائح الجهوية المخصصة لتعزيز تمثيلية النساء. لكنه يظل مؤشرا على محدودية إسناد قيادة اللوائح المحلية إلى النساء، حيث تخاض المنافسة المباشرة ويظهر الوزن الانتخابي للمرشح وشبكته الميدانية.

كما يطرح الأمر سؤالا حول معنى التجديد الذي يعلنه الحزب: هل يقتصر على استبدال أسماء بأخرى، أم يشمل فتح الدوائر القابلة للفوز أمام النساء والشباب والكفاءات التي لا تستند إلى النفوذ المالي أو العائلي؟

البرنامج دخل الحملة لكنه لا يلغي سؤال الحصيلة

قدم الحزب برنامجه للفترة 2026-2031 تحت شعار «كرامة وفرص للجميع»، وبناه على حماية القدرة الشرائية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتحقيق إدماج اقتصادي أوسع.

وكشف الحزب تدريجيا عن إجراءات تشمل مراجعة الأجور والمعاشات، وربط الدعم الاجتماعي بتطور أسعار الطاقة، وتعميم النقل المدرسي القروي، وتوفير الوجبات لتلاميذ التعليم الأولي والابتدائي العمومي، ورفع عدد الجامعات من 12 إلى 27 جامعة.

فالأحرار يقدم عرضه الجديد باعتباره استمرارا للإصلاحات، وليس قطيعة معها. وتقول زكية الدريوش إن البرنامج لا يفتح صفحة جديدة بقدر ما يواصل مسارا بدأ منذ تولي الحزب تدبير الحكومة سنة 2021.

وهنا تكمن صعوبة الخطاب: إذا كان البرنامج استمرارا، فسيطالب الحزب بتفسير ما لم يتحقق خلال الولاية الأولى. وإذا قدمه باعتباره تحولا جديدا، فسيواجه بسؤال سبب تأخر هذه التدابير رغم قيادته للحكومة.

القدرة الشرائية نقطة المواجهة الأولى

أقر محمد شوكي، في آخر محطة تنظيمية بالخميسات، بأن القدرة الشرائية حضرت بقوة في انشغالات المواطنين خلال جولات الإنصات التي نظمها الحزب.

وهذا الاعتراف يحدد على الأرجح مركز المعركة الانتخابية. فالحماية الاجتماعية وتوسيع التغطية الصحية والدعم المباشر أوراش يمكن للحزب الدفاع عنها، لكن الناخب يقيس الحصيلة أيضا من خلال أسعار الغذاء والسكن والنقل والطاقة، وما تبقى من الدخل بعد تغطية النفقات الأساسية.

لذلك سيحاول الأحرار نقل النقاش من غلاء الأسعار إلى أدوات الحماية التي أقامتها الحكومة، بينما ستسعى المعارضة إلى إثبات أن هذه الأدوات لم تعوض بالكامل تراجع القدرة الشرائية.

والطرف الذي ينجح في جعل المواطن يتبنى تفسيره للأرقام سيكون قد حسم جزءا مهما من المنافسة قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع.

هل تنتصر الحصيلة أم كلفة الحكم؟

يدخل التجمع الوطني للأحرار الانتخابات بأربع نقاط قوة رئيسية: تصدر اقتراع 2021، وقيادة الحكومة، وشبكة واسعة من المنتخبين المحليين، وبرنامج انتخابي قدمه مبكرا ورافقه بجولات تواصلية في الجهات.

في المقابل، يواجه أربع نقاط ضعف: كلفة الدفاع عن الحصيلة، وانتقال منتخبين إلى منافسين، والخلافات الناتجة عن التزكيات، واحتمال تحول ترشيح الوزراء إلى استفتاء محلي على أداء الحكومة.

ويضاف إلى ذلك اختبار القيادة الجديدة. فمحمد شوكي أعلن أن حزبه سيكون القوة السياسية الأولى في 23 شتنبر، داعيا خصومه إلى تقديم برامجهم وترك الحكم للناخبين.

لكن الوصول إلى الصدارة مجددا لن يتوقف على الخطاب الوطني وحده. سيحسم داخل الدوائر التي غير فيها الحزب مرشحيه، وفي المناطق التي غادره فيها منتخبون، وفي قدرة الوزراء على الفوز، وفي مدى حفاظ الشبكة الجماعية على تماسكها.

لا يخوض الأحرار انتخابات 2026 بمنطق التجديد الشامل ولا بمنطق المحافظة الكاملة. إنه يحاول الجمع بين وزراء يدافعون عن الحصيلة، ومنتخبين محليين يحمون المقاعد، ووجوه جديدة تقدم صورة التغيير، وبرنامج يعد بمرحلة ثانية من الإصلاح.

غير أن المعركة النهائية ستدور حول سؤال أكثر بساطة: هل يرى المغاربة أن ما تحقق خلال خمس سنوات يمنح الحزب فرصة جديدة، أم أن كلفة الأسعار والتشغيل والخدمات ستكون أقوى من الحصيلة والشبكات والمرشحين؟

البام في انتخابات 2026.. رهان الصدارة من داخل الحكومة

نشر أولا على منصة «المحيط» في 8 شتنبر 2026

في إطار ملف «عين على 23 شتنبر»، تواصل «المحيط» تحليل استعدادات الأحزاب الكبرى للانتخابات التشريعية المقبلة، وفق ترتيب النتائج التي أفرزها اقتراع 2021.

وبعد التجمع الوطني للأحرار، نصل إلى حزب الأصالة والمعاصرة(بام)، الذي احتل المرتبة الثانية بـ87 مقعدا، قبل أن يدخل الحكومة إلى جانب الأحرار والاستقلال.

لا يخوض «البام» انتخابات 2026 باعتباره حزبا يدافع فقط عن موقعه الثاني. تحركاته واستقطاباته وخريطة مرشحيه وخطاب قيادته تشير إلى أنه يستهدف المرتبة الأولى، أو على الأقل الوصول إلى موقع يسمح له بالتأثير في هوية رئيس الحكومة المقبلة وتركيبة الأغلبية.

غير أن طريقه إلى الصدارة يمر عبر تناقض سياسي واضح: يريد تقديم نفسه بديلا انتخابيا، لكنه كان جزءا أساسيا من الحكومة التي سيحاسبها الناخبون.

منافس من داخل الأغلبية

لا يستطيع الأصالة والمعاصرة خوض الحملة بمنطق المعارضة التقليدية. فقد شارك في الحكومة منذ أكتوبر 2021، وتولى وزراؤه قطاعات مرتبطة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وبعدد من الإصلاحات التي أثارت نقاشا واسعا.

وفي المقابل، لا يريد الحزب أن يدخل الانتخابات باعتباره مجرد شريك صغير في حصيلة يقودها التجمع الوطني للأحرار. لذلك يحاول بناء مسافة سياسية تفصل بين مسؤوليته عن القطاعات التي أشرف عليها ومسؤوليته الجماعية داخل الحكومة.

ظهرت هذه المعادلة بوضوح في تصريحات فاطمة الزهراء المنصوري خلال لقاء مؤسسة الفقيه التطواني. فقد أكدت أن الحزب يتحمل مسؤوليته داخل الأغلبية، لكنها ميزت بين القرار الحكومي الجماعي وبين طريقة تنفيذ كل قطاع للسياسات المرتبطة به.

هذا التمييز مفهوم من الناحية الحزبية، لكنه لن يكون سهلا داخل صناديق الاقتراع. فالناخب الذي تضرر من الأسعار أو فقد الثقة في الخدمات العمومية قد لا يتوقف طويلا عند توزيع الحقائب بين مكونات الأغلبية.

ولهذا يخوض «البام» معركتين في وقت واحد: الدفاع عن مشاركته الحكومية، وإقناع المغاربة بأنه كان مختلفا عن الحزب الذي قادها.

قيادة جماعية أمام اختبار الصندوق

يدخل الحزب الانتخابات تحت قيادة جماعية تتصدرها فاطمة الزهراء المنصوري إلى جانب محمد المهدي بنسعيد وفاطمة السعدي.

اختيار القيادة الجماعية جاء بعد مرحلة اتسمت بتركيز صورة الحزب حول الأمين العام، وبعد أزمات داخلية كان أبرزها الخلاف مع صلاح الدين أبو الغالي.

ويقدم «البام» هذه الصيغة باعتبارها انتقالا من قيادة الفرد إلى توزيع القرار والمسؤولية.

لكن نجاح النموذج لا يقاس بانسجام الخطاب وحده. الانتخابات ستكون أول اختبار فعلي لقدرة ثلاثة وجوه على إدارة التزكيات والتحالفات والخلافات المحلية، وصناعة قرار سريع داخل حزب يجمع بين وزراء وبرلمانيين وأعيان ومنتخبين محليين ووافدين جدد.

وتظل المنصوري، رغم الصيغة الجماعية، الوجه الأكثر حضورا في الحملة. فهي تقود عملية الترشيحات، وتدافع عن البرنامج، وتشرح موقع الحزب من الحكومة والتحالفات، وتتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية السياسية عن النتيجة.

إذا تقدم الحزب، ستتحول القيادة الجماعية إلى نموذج ناجح قدم للمنصوري نفوذا واسعا من دون العودة إلى منصب الأمين العام بصيغته التقليدية. أما إذا تراجع، فقد تفتح النتيجة سؤال مركز القرار والمسؤول عن الاختيارات الانتخابية.

ستة وزراء في مواجهة الناخبين

دفع الحزب بستة أعضاء في الحكومة إلى الدوائر المحلية، في خطوة تحول عددا من المقاعد إلى اختبارات مباشرة للحصيلة.

تترشح فاطمة الزهراء المنصوري في دائرة مراكش المدينة-سيدي يوسف بن علي، ومحمد المهدي بنسعيد في الرباط المحيط، وعبد اللطيف وهبي في تارودانت الشمالية، وعز الدين الميداوي في الرحامنة، وأديب بن إبراهيم في الرباط شالة، وهشام صابري في بني ملال.

لا يؤدي هؤلاء الوزراء الوظيفة الانتخابية نفسها. بعضهم يدافع عن موقع سياسي قائم، وبعضهم يدخل دائرة جديدة، وبعضهم يعتمد على اسم وطني أكثر من اعتماده على شبكة انتخابية محلية مجربة.

والقاسم المشترك أن خسارة أي وزير لن تقرأ باعتبارها ضياع مقعد فقط. ستكون حكما محليا على الحصيلة الحكومية للوزير، وعلى قدرة قيادة الحزب على اختيار الدائرة والمرشح والتوقيت المناسب.

الإسكان والتعمير.. حصيلة المنصوري تحت المجهر

تدخل المنصوري الانتخابات وهي تحمل ثلاث مسؤوليات متداخلة: قيادة الحزب، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ورئاسة جماعة مراكش.

وتمنحها هذه المواقع حضورا قويا، لكنها توسع دائرة المحاسبة أيضا. ففي مراكش لن تصوت الدائرة على زعيمة حزبية فقط، بل على عمدة تدبر المدينة ووزيرة تشرف على التعمير والإسكان.

يمكن للمنصوري الدفاع عن برنامج الدعم المباشر للسكن، وعن محاولات معالجة السكن غير اللائق وإعادة تأهيل المجالات الحضرية، وعن المشاريع التي عرفتها مراكش استعدادا للاستحقاقات الكبرى.

لكن خصومها يستطيعون مواجهتها بأسعار العقار، وصعوبة وصول الطبقات المتوسطة والشباب إلى السكن، وتعقيد وثائق التعمير، والفوارق بين مراكش السياحية والأحياء التي ما تزال تعاني ضغط النقل والنظافة والسكن والتجهيز.

كما تظل ملفات إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز شديدة الحساسية في محيط مراكش. ورغم تعدد المتدخلين، فإن موقع المنصوري الوزاري والمحلي يجعلها في واجهة أي انتقاد يتعلق بالتأخر أو بالتعمير أو بإعادة البناء.

العدل.. وهبي بين الإصلاح وكلفة الجدل

يحمل عبد اللطيف وهبي إلى تارودانت حصيلة وزارة العدل، لكنه يحمل معها أيضا كلفة الجدل الذي رافق عددا من تصريحاته ومشاريع القوانين التي دافع عنها.

يستطيع وهبي تقديم مراجعة القوانين المرتبطة بالمسطرة المدنية والجنائية والعقوبات البديلة والرقمنة باعتبارها جزءا من إصلاح طويل للعدالة.

لكن الناخب لا يقرأ الحصيلة القانونية بالمنطق التقني وحده. فالنقاش حول امتحان المحاماة، ومشاريع القوانين المثيرة للخلاف، وعلاقة الوزارة بالمهن القضائية، وتصريحات الوزير، صنعت صورة سياسية منقسمة حوله.

وتزيد صعوبة المعركة لأن تارودانت الشمالية لا تصوت على وهبي بوصفه وزيرا فقط. إنها دائرة تلعب فيها الروابط العائلية والقبلية والشبكات الجماعية والقدرة على التعبئة أدوارا حاسمة.

لذلك يحتاج وهبي إلى تحويل موقعه الوطني إلى ثقة محلية. وإذا تعثر، فقد تتحول النتيجة إلى حكم على مرحلة قيادته السابقة للحزب وعلى حصيلته الوزارية في الوقت نفسه.

بنسعيد في «دائرة الموت»

تمثل الرباط المحيط أحد أوضح اختبارات الحزب. فهي دائرة بأربعة مقاعد، لكن اتساع العرض لا يجعل الفوز سهلا، بسبب قوة الأسماء وتعدد الأحزاب القادرة على المنافسة.

يدافع محمد المهدي بنسعيد عن مقعد فاز به سنة 2021، مستندا إلى حضور سياسي وإعلامي واسع وإلى شبكة اشتغل على بنائها في الرباط منذ سنوات.

لكنه يواجه أسماء ذات تجربة حكومية وانتخابية، من بينها مصطفى الخلفي عن العدالة والتنمية وعبد الكريم بنعتيق عن الاتحاد الاشتراكي، إلى جانب مرشحي الأحرار والاستقلال وبقية الأحزاب.

وتحول هذه التركيبة المقعد إلى اختبار لحصيلة وزارة الشباب والثقافة والتواصل. يستطيع بنسعيد الدفاع عن دعم الصناعات الثقافية والسينما والألعاب الإلكترونية وبرامج الشباب وإصلاح المؤسسات الإعلامية.

لكن خصومه سيقابلون ذلك بأسئلة أوضاع الشباب، وضعف البنيات الثقافية في عدد من المدن، ومستقبل الصحافة، ونتائج برامج التكوين والإدماج، ومدى وصول السياسات المعلنة إلى الشباب خارج المراكز الكبرى.

ميزة بنسعيد أنه لا يدخل الدائرة غريبا عنها، خلافا لبعض الوزراء الذين انتقلوا إلى دوائر جديدة. غير أن تعدد المرشحين الأقوياء يعني أن الحفاظ على المقعد يحتاج إلى تعبئة تتجاوز الحضور الإعلامي.

الرحامنة.. حين لا يكفي اسم الوزير

في الرحامنة، اختار الحزب عز الدين الميداوي لقيادة لائحته في دائرة تتنافس على ثلاثة مقاعد.

يحمل الميداوي صفة وزير التعليم العالي ورئيس جامعة سابق، لكنه يدخل أرضا انتخابية لها توازناتها وأعيانها وذاكرتها الخاصة مع «البام».

في انتخابات 2021، تصدر عبد اللطيف الزعيم نتائج الدائرة باسم الحزب بأكثر من 31 ألف صوت. وتعويض مرشح محلي حقق هذه النتيجة بوزير ذي صورة أكاديمية يجعل الحزب أمام سؤال حاسم: هل كانت الأصوات للحزب أم للمرشح وشبكته؟

الرحامنة من المعاقل الرمزية للأصالة والمعاصرة، لكنها ليست مقعدا مضمونا. ينافس فيها الاستقلال والأحرار وأسماء محلية راكمت حضورا تنظيميا وانتخابيا، بينما يحتاج الميداوي إلى بناء صلة مباشرة مع الناخب في وقت قصير.

كما سيواجه بحصيلة التعليم العالي: الاكتظاظ، وأوضاع الطلبة، والمنح والأحياء الجامعية، والبطالة بين الخريجين، والجدل حول إصلاح التكوين والبحث العلمي.

إذا فاز، سيكون الحزب قد أثبت قدرته على نقل قوته من مرشح محلي إلى اسم وزاري. وإذا خسر، فقد تظهر حدود القرار المركزي عندما يصطدم بخريطة النفوذ داخل الدائرة.

مراكش.. الزعامة لا تلغي المنافسة

تخوض المنصوري سباقها في مراكش المدينة-سيدي يوسف بن علي، وهي دائرة سبق أن تصدر فيها «البام» نتائج 2021 بنحو 16 ألف صوت، وحصل على مقعد واحد.

لكن نتائج الماضي لا تضمن تكرار النتيجة. فالدائرة تعرف منافسة بين مرشحي أحزاب الأغلبية والمعارضة، وتضم أحياء ذات انتظارات اجتماعية مختلفة عن الصورة السياحية لمدينة مراكش.

ويزيد الجمع بين المدينة وسيدي يوسف بن علي وتسلطانت من تعقيدها. فهناك ناخب حضري يتابع تدبير المدينة، وناخب في هوامش التوسع العمراني يهتم بالأرض والسكن والتجهيز والنقل، وكتل انتخابية تتحرك وفق شبكات محلية دقيقة.

تدخل المنصوري بأقوى اسم سياسي في الدائرة، لكن ذلك يجعلها أيضا الهدف الأول لجميع المنافسين. وكل حزب سيحاول تحويل السباق من منافسة على المقاعد إلى مواجهة مع زعيمة «البام».

الرباط شالة وبني ملال.. اختبار الوجوه الحكومية الجديدة

يراهن الحزب في الرباط شالة على أديب بن إبراهيم، كاتب الدولة المكلف بالإسكان. ويخوض بذلك معركة داخل مجال حضري يستطيع فيه ربط خطابه بملفات السكن والتعمير والطبقة الوسطى.

غير أن الدائرة لا تمنح المقعد على أساس الصفة الحكومية. فهي تعرف حضورا للأحزاب التقليدية ومرشحين يمتلكون شبكات محلية، بينما ما يزال بن إبراهيم مطالبا بتحويل صورته التقنية إلى حضور انتخابي.

وفي بني ملال، يترشح هشام صابري، كاتب الدولة المكلف بالشغل. وسيكون مطالبا بالدفاع عن حصيلة قطاع يوجد في قلب انشغالات الناخبين.

البطالة وهشاشة العمل واتساع القطاع غير المهيكل وصعوبة إدماج الشباب ليست ملفات يمكن فصلها عن الوزير المرشح. وقد تتحول حقيبة الشغل إلى نقطة قوة إذا قدم نتائج محلية قابلة للقياس، أو إلى عبء إذا ظل الخطاب وطنيا وعاما.

قطاعات تمنح الحزب الحجج وتفرض عليه المحاسبة

لا تقتصر حصيلة «البام» على الوزراء المرشحين. فقد شارك الحزب خلال الولاية في تدبير الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والتشغيل، إلى جانب العدل والإسكان والتعليم العالي والشباب والثقافة والتواصل.

في الطاقة، يستطيع الحزب الدفاع عن توسع الاستثمار في الطاقات المتجددة ومشاريع الهيدروجين الأخضر وتعزيز السيادة الطاقية.

لكن الناخب سيسأل عن أثر هذه المشاريع في فاتورة الكهرباء والمحروقات، وعن سبب عدم انعكاس انخفاض الأسعار الدولية دائما بالسرعة نفسها على السوق المحلية.

وفي الانتقال الرقمي، يمكن تقديم رقمنة الخدمات والاستثمار في ترحيل الخدمات والذكاء الاصطناعي باعتبارها فرصا للاقتصاد والتشغيل.

غير أن المواطن سيقارن ذلك بتجربته اليومية مع الإدارة، وتعطل المنصات، وتعدد الوثائق، وبقاء الفجوة الرقمية بين المدن والقرى.

أما في التشغيل، فسيجد الحزب نفسه أمام معضلة مشتركة مع الأغلبية كلها. لا يمكنه الدفاع عن برامج الإدماج والمقاولة من دون مواجهة معدل البطالة، ولا يمكنه تحميل قائد الحكومة المسؤولية كاملة بعدما أشرف على القطاع جزء مهم من الولاية.

الشباب.. من الاحتجاج إلى الإدماج

أولت المنصوري في خطابها الانتخابي أهمية للشباب الموجودين خارج الدراسة والتكوين والشغل. واعتبرت أن التعامل معهم لا يمكن اختزاله في المقاربة الأمنية، وأن غياب قاعدة بيانات موحدة يحول دون تقديم حلول تناسب أوضاعهم المختلفة.

هذا التشخيص يمنح الحزب مدخلا سياسيا مهما، خصوصا بعد موجات الاحتجاج ومحاولات الهجرة الجماعية التي كشفت حجم فقدان الأمل لدى فئات شابة.

لكن قوة التشخيص ستقاس بالنتائج. فقد كان «البام» داخل الحكومة التي تولت التشغيل والشباب والتعليم العالي والانتقال الرقمي، وهي قطاعات يفترض أن تتقاطع لإدماج هذه الفئة.

لذلك لن يكون كافيا القول إن المشكلة معقدة أو موزعة بين الوزارات. على الحزب أن يشرح لماذا لم ينجح التنسيق خلال خمس سنوات، وكيف سيحقق في الولاية المقبلة ما تعثر داخل الولاية الحالية.

النساء بين خطاب القيادة وخريطة الترشيحات

يقدم «البام» نفسه باعتباره الحزب الوحيد ضمن القوى الكبرى الذي تقوده امرأة فعليا، كما دفع بسبع نساء على الأقل إلى رئاسة لوائح محلية.

وتشمل الأسماء، إلى جانب المنصوري، نجوى كوكوس ومنال باديل وإيمان الماوي وحنان الماسي وزينب سيمو وبشرى الوردي.

هذا الحضور يتقدم عدديا على عدد من الأحزاب، لكنه لا يكفي وحده للحكم على تمكين النساء. الاختبار الحقيقي هو طبيعة الدوائر التي وضعت فيها المرشحات، والموارد التنظيمية التي وفرها الحزب لهن، وعدد اللوائح القابلة فعليا للفوز.

وتمنح قيادة المنصوري الحزب أفضلية رمزية في هذا الملف، لكنها ترفع مستوى التوقعات أيضا. فالحزب الذي تقوده امرأة سيحاسب بصورة أشد على مواقع النساء داخل هياكله ولوائحه المحلية، لا على حضورهن في اللوائح الجهوية فقط.

«الميركاتو».. قوة جاهزة أم أصوات مستعارة؟

اعتمد الحزب على استقطاب برلمانيين ومنتخبين ومرشحين من أحزاب أخرى، في واحدة من أوسع عمليات إعادة ترتيب الخريطة الحزبية قبل اقتراع 2026.

وتحدثت المنصوري عن التحاق خمسة برلمانيين بالحزب، إلى جانب منتخبين ووجوه محلية قدمت من تنظيمات مختلفة.

تعطي هذه الانتقالات «البام» مرشحين جاهزين وشبكات محلية وخبرة في إدارة الحملات. كما تسمح له بدخول دوائر لم يكن يمتلك فيها تنظيما قويا.

لكن الاستقطاب يحمل مخاطرتين. الأولى أن يتحول الحزب إلى تجمع للمرشحين القادرين على الفوز من دون رابط سياسي واضح بينهم. والثانية أن تنتقل إليه صراعات الوافدين وخصوماتهم المحلية بالسرعة نفسها التي انتقلت بها أصواتهم المفترضة.

كما أن انتقال المرشح لا يعني انتقال ناخبيه بصورة آلية. فقد يكتشف الحزب أن جزءا من القوة كان مرتبطا باللون الحزبي السابق، أو بتحالفات محلية لا يمكن نقلها، أو بمنافسين غادروا معه وأصبحوا يعملون ضده.

وإذا فاز الوافدون، ستنجح استراتيجية توسيع الخريطة. أما إذا خسروا، فقد يظهر أن «الميركاتو» ضخم صورة الحزب أكثر مما عزز رصيده الانتخابي.

فوزي لقجع.. استقطاب رمزي بلا ترشح

شكل التحاق فوزي لقجع بالحزب أحد أبرز مكاسب «البام» الرمزية قبل الانتخابات.

لكن لقجع قرر عدم الترشح، واختار دعم مرشح الحزب في بركان. وبذلك لن يقاس أثر انضمامه بمقعد شخصي، بل بقدرته على منح الحزب صورة الكفاءة التقنية واستقطاب فئات لا تنتمي إلى قواعده التقليدية.

وجود لقجع مفيد للحزب في تقديم نفسه تنظيما يجمع السياسيين والتقنوقراط والكفاءات. لكنه يظل رهانا رمزيا ما لم يتحول حضوره إلى أصوات أو إلى مساهمة واضحة في صياغة العرض الاقتصادي والتدبيري للحزب.

الداخلة.. حين تتحول الانتخابات إلى استفتاء محلي

اختار الحزب أن يمنح حملة الداخلة ثقلا وطنيا، بحضور قيادته ودعم مرشحه الخطاط ينجا القادم من حزب الاستقلال.

ويستند هذا الرهان إلى نفوذ محلي واسع وإلى موقع المرشح داخل تدبير الجهة والمدينة. لكنه يجعل الدائرة اختبارا للعلاقة بين قوة المنتخب وقوة الحزب.

إذا حافظ «البام» على موقعه، سيقدم الداخلة نموذجا لنجاح الجمع بين القيادة المحلية والدعم الوطني. أما إذا تراجعت النتيجة، فسيظهر أن الحضور الجماهيري في التجمعات لا يتحول دائما إلى أصوات، وأن التوازنات القبلية والمحلية تظل أكثر تعقيدا من الصور القادمة من المنصات.

برنامج طموح تحت سقف التحالفات

قدم الحزب برنامجا يقوم على خمسة تعاقدات وعشرين التزاما، ويركز على القدرة الشرائية والشباب والنمو والخدمات العمومية والسيادة الاستراتيجية.

وتقدر الكلفة الإضافية لتنفيذه بنحو 350 مليار درهم خلال خمس سنوات، وفق ما عرضه الحزب، بعد إعداد محاكاة مالية استغرقت نحو شهرين.

القيمة السياسية لهذا البرنامج أنه يمنح «البام» لغة خاصة يحاول التميز بها عن حليفيه. لكنه سيصطدم بمنطق التحالفات؛ فلا حزب يبدو قادرا بمفرده على تشكيل الحكومة، وأي أغلبية جديدة ستعيد التفاوض حول الأولويات والكلفة والجدولة.

وقد أقرت المنصوري بأن التحالفات قد تفرض تعديلات على البرنامج، مع تأكيدها أن الحزب لن يتنصل من وعوده. وهنا يقع الاختبار الحقيقي: ما هي الالتزامات التي يعتبرها الحزب خطوطا حمراء، وما الذي يمكنه التخلي عنه مقابل دخول الحكومة؟

التحالف مع الأحرار.. المسافة التي يصعب ضبطها

قالت المنصوري إن موقفها الشخصي لا يميل إلى المشاركة مجددا في حكومة يقودها التجمع الوطني للأحرار، لكنها شددت على أن القرار النهائي يعود إلى المجلس الوطني للحزب وعلى أن النتائج هي التي ستحدد التحالفات.

تسمح هذه الصيغة للحزب بمخاطبة الناخبين بصفته منافسا للأحرار، مع إبقاء باب التحالف مفتوحا بعد ظهور النتائج.

لكنها تحمل مخاطرة على مستوى الثقة. فإذا بالغ «البام» في انتقاد حليفه خلال الحملة ثم عاد إلى الحكومة نفسها، سيحتاج إلى تفسير سياسي مقنع. وإذا أغلق الباب نهائيا، فقد يقلص خياراته داخل خريطة برلمانية متقاربة.

لذلك يحاول الحزب بناء مسافة محسوبة: اختلاف من دون قطيعة، وتنافس من دون إسقاط الجسور، وتحميل للقطاعات مسؤوليتها من دون التنصل من الحكومة.

هل يستطيع «البام» الوصول إلى الصدارة؟

يمتلك الأصالة والمعاصرة عددا من عناصر القوة: المرتبة الثانية في انتخابات 2021، وشبكة من المنتخبين المحليين، ووزراء حاضرين في الواجهة، وقيادة دخلت مبكرا في إعداد الترشيحات، ووافدين عززوا خريطته في عدد من الدوائر.

كما يستفيد من غياب مرشح طبيعي واحد لرئاسة الحكومة لدى بعض منافسيه، ومن قدرة المنصوري على الجمع بين الخطاب الاجتماعي وإدارة التوازنات الداخلية.

لكن نقاط القوة نفسها قد تتحول إلى مصادر ضعف. فكثرة الوافدين ترفع خطر الصراع على التزكيات، وترشيح الوزراء يحول دوائرهم إلى محاكم للحصيلة، والقيادة الجماعية قد تواجه صعوبة تحديد المسؤولية عند الخلاف.

أما التحدي الأكبر فهو بناء قصة انتخابية مفهومة. لا يكفي أن يقول الحزب إنه شارك في الإنجازات ولم يكن مسؤولا عن الإخفاقات. ولا يكفي أن يقدم نفسه بديلا عن حكومة كان أحد أعمدتها.

حتى يقنع الناخبين، يحتاج «البام» إلى تحديد ما الذي أنجزه وزراؤه فعلا، وما الذي عارضه داخل الأغلبية، ولماذا لم يستطع تغييره، وما الذي سيفعله بطريقة مختلفة إذا قاد الحكومة.

في انتخابات 2026، لن يكون السؤال فقط عما إذا كان الحزب سيحافظ على مقاعده. سيكون السؤال إن كانت فاطمة الزهراء المنصوري قد بنت حزبا قادرا على تصدر النتائج، أم جمعت خريطة قوية من الوزراء والأعيان والوافدين يصعب تحويلها إلى مشروع سياسي واحد.

فالصدارة لا تحسم في التجمعات الكبرى ولا في عدد الملتحقين، بل في الدوائر التي لا تتسع إلا لمقعد أو مقعدين، وفي قدرة الحزب على الاحتفاظ بمعاقله والفوز في المناطق التي دخلها بمرشحين جدد.

هناك، تحديدا، سيتبين إن كان «البام» قد صنع بديلا من داخل الحكومة، أم أنه سيظل شريكا قويا يبحث عن موقع أفضل داخل أغلبية جديدة.

الاستقلال يرفع «وطني مستقبلي».. رصيد التاريخ في معركة الصدارة

نشر أولا على منصة «المحيط» في 10 شتنبر 2026

بعد تحليل موازين التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، تواصل «المحيط»، ضمن ملف «عين على 23 شتنبر»، قراءة استعدادات الأحزاب للانتخابات التشريعية وفق ترتيبها في اقتراع 2021.

نصل في هذه الحلقة إلى ميزان حزب الاستقلال، الذي يدخل المنافسة برصيده التاريخي وانتشاره الوطني وحضوره الحكومي، رافعا شعار «وطني مستقبلي»، في محاولة للجمع بين مرجعيته السياسية وانتظارات مرحلة جديدة.

ينطلق الحزب من 81 مقعدا حصل عليها في الانتخابات السابقة، ومن شبكة تنظيمية وانتخابية ممتدة. وبينما يستحوذ السجال بين الأحرار والبام على جانب من الاهتمام الإعلامي، تظل معركة الصدارة أوسع من المواجهة بينهما. فالاستقلال يملك عناصر قوة تستحق قراءة مستقلة، من حضور الفروع والمنتخبين إلى تواصل قيادته وقدرتها على تعبئة أجيال مختلفة.

لكن تحويل هذه العناصر إلى تقدم انتخابي يمر عبر اختبارات متزامنة: حماية القواعد، وإنجاح الترشيحات الجديدة، والدفاع عن الحصيلة الحكومية، وإقناع ناخبين يريدون معرفة ما سيغيره التصويت في حياتهم.

انتشار وطني يربط التاريخ بالميدان

تتشكل إحدى أهم نقاط قوة الاستقلال في امتداده التنظيمي عبر مختلف جهات المملكة. فقد راكم الحزب، على مدى عقود، شبكة من الفروع والمفتشيات والمنظمات الموازية والروابط المهنية، تمنحه حضورا يتجاوز مواسم الانتخابات.

ويظهر هذا الامتداد في قدرته على جمع مناضلين ومنتخبين وأطر من أقاليم متعددة، وفي استمرار العلاقة بين التنظيم المركزي ومستوياته المحلية. وقد عكس المؤتمر الثامن عشر سنة 2024 جانبا من هذه القاعدة، بمشاركة 3600 مؤتمر ومؤتمرة، وفق معطيات الحزب.

وتكمن القيمة السياسية لهذا الانتشار في الوظائف التي يؤديها. فالفرع النشط يعرف تحولات الدائرة ومطالب سكانها، ويحافظ على العلاقة بالمنخرطين، ويساعد على اختيار المرشحين وتنظيم الحملة. كما يتيح المقر المحلي فضاء للتواصل والتأطير، حين يستمر نشاطه بين استحقاقين.

وتمنح الذاكرة الحزبية هذا العمل عمقا إضافيا. ففي مناطق عديدة، يرتبط الاستقلال بمسارات عائلية ونضالية وانتخابية متراكمة، ويجد المرشح قاعدة تعرف الرمز قبل أن تتعرف إلى اسمه. وهذه صلة يمكن أن تساعد الحزب على تجاوز تبدل الأشخاص، متى احتفظ التنظيم بحيويته.

وتكشف نتائج 2021 جانبا من هذه القوة، إذ حصل الحزب على 5600 مقعد جماعي و144 مقعدا جهويا. وهي شبكة من المنتخبين تستطيع أن تسند المنافسة التشريعية بخبرة محلية وقدرة على التعبئة.

غير أن الرصيد التاريخي يحتاج إلى تحيين مستمر. فالمنتخب قد يغادر، والفرع قد يتراجع نشاطه، والأحياء الجديدة تستقبل ناخبين لا يحملون العلاقة نفسها بتاريخ الحزب. لذلك ترتبط فاعلية الانتشار بقدرة التنظيم على استيعاب التحولات، وفتح المجال أمام وجوه وتجارب جديدة.

ومن هنا يكتسب شعار «وطني مستقبلي» دلالته الانتخابية. فهو يصل المرجعية الوطنية للحزب بوعد موجه إلى المستقبل، لكن نجاح هذا الربط يتوقف على مضمونه: كيف يتحول الانتماء إلى فرص؟ وكيف يصبح التاريخ سندا لتجديد العرض السياسي؟

بركة.. التواصل بين الأجيال ورهان الثقة

إلى جانب التنظيم، يبرز الحضور التواصلي لنزار بركة ضمن الموارد السياسية التي يستثمرها الحزب. وتكشف محطات السنوات الثلاث الأخيرة مسارا يجمع اللقاءات المحلية والاجتماعات التنظيمية والنقاش مع الشباب، بما يوسع المساحات التي يتحرك فيها خطابه.

فمن اللقاء المفتوح بالعرائش سنة 2023 إلى النقاشات التفاعلية مع الشباب، يظهر توجه إلى وصل القضايا الوطنية بالانتظارات المباشرة. وفي هذه المساحات، ينتقل الحديث من التوازنات الاقتصادية إلى التشغيل، ومن الاستثمار إلى الطريق والماء والخدمات.

وتبدو أهمية هذا الأسلوب في قدرته على مخاطبة دوائر مختلفة داخل الحزب ومحيطه. فالمناضل القديم يستمع إلى خطاب المرجعية والاستمرارية، والمنتخب المحلي يبحث عن أجوبة تخص التنمية، بينما يسأل الشباب عن العمل والاستقلال الاقتصادي وفرص المشاركة.

وقد تحدث بركة عن تنظيم «مقهى السياسات التفاعلي»، بمشاركة وزراء الحزب، للإجابة عن أسئلة الشباب بشأن التعليم والصحة والتشغيل والفوارق المجالية. كما قال إن إعداد الالتزامات الشبابية استند إلى تشخيص ميداني خلال سنة 2025 شمل، بحسب معطيات الحزب، نحو 15 ألف شاب وشابة عبر 600 جماعة ومدينة.

تتيح هذه المبادرات قراءة سعي القيادة إلى بناء علاقة تتجاوز الخطاب من المنصة. فاللقاء المباشر يسمح باختبار الأولويات، والتعرف إلى الاعتراضات، وتفسير ما تحقق وما تعثر، إذا وجد المشاركون مساحة فعلية للسؤال والمناقشة.

لكن الأثر الانتخابي لهذا التواصل يتحدد خارج دائرة الحضور وحدها. فالمهمة الأصعب هي الوصول إلى الشباب المترددين والناخبين الذين لا ينتمون إلى الحزب، وإقناعهم بأن الإنصات يفضي إلى تغيير في القرار والتمثيل والسياسات.

ويتصل بذلك حديث بركة عن أزمة الثقة والشعور بعدم تكافؤ الفرص عند مناقشة الهجرة. يمنحه هذا التشخيص مجالا لمخاطبة الإحباط الاجتماعي، ويجعله في الوقت نفسه مطالبا بتفسير ما فعله الحزب من داخل الحكومة لمعالجة أسبابه.

وبذلك يصبح التواصل رصيدا ومسؤولية معا. فكلما اتسعت قنوات الحوار، ارتفع انتظار الجمهور لنتائج يمكن ملاحظتها، سواء في البرنامج أو التزكيات أو الخدمات.

التزكيات.. حماية القواعد وتوسيع فرص الفوز

تجمع خريطة الترشيحات بين المحافظة على وجوه محلية واستقطاب أسماء من أحزاب أخرى. وهي معادلة تسعى إلى توسيع فرص الاستقلال، لكنها تحتاج إلى إدارة دقيقة للعلاقة بين المرشح والتنظيم.

في سلا المدينة، يمنح انتقال إدريس السنتيسي من الحركة الشعبية إلى الاستقلال فرصة لإعادة ترتيب المنافسة. وكان حزب الميزان قد حل خامسا سنة 2021 بـ5428 صوتا، خلف الحركة الشعبية التي حصلت على المقعد الرابع بـ5862 صوتا.

الفارق التاريخي، البالغ 434 صوتا، يجعل الدائرة جديرة بالمتابعة، لكنه لا يحسم اتجاهها الجديد. فالمرشح يحتاج إلى الاحتفاظ بقاعدته، والحزب يحتاج إلى تعبئة تنظيمه خلفه، بينما يخوض المنافسون بدورهم معركة لاستقطاب الأصوات.

وفي الناظور، رافقت تزكية محمادي توحتوح، القادم من الأحرار، اعتراضات داخلية. وتكشف الحالة أن اختيار اسم قادر على المنافسة يظل محتاجا إلى قبول تنظيمي، حتى لا تستنزف الخلافات جزءا من القوة التي كان يفترض أن يضيفها الوافد.

أما وادي الذهب، فتقدم معادلة متحركة بعد انتقال الخطاط ينجا من الاستقلال إلى البام، والتحاق امبارك حمية بالاستقلال قادما من الأحرار. وفي دائرة من مقعدين، يتعين على الحزب تعويض أثر المغادرة واستثمار الالتحاق في الوقت نفسه.

وفي طرفاية، يدافع عبد الله بيلات عن موقع الحزب أمام منافسة تشمل عبد الحي حرطون عن البام ومحمد سالم باهية عن الأحرار. وهنا تضيق مساحة الفوز، لأن التنافس يجمع ثلاثة أحزاب من الأغلبية على مقعدين.

وتحمل تاونات–تيسة تحديا مختلفا، بعدما استقر الاختيار على عبد الحفيظ الإدريسي البوزيدي إثر انسحاب محمد سوفان، بينما انتقل خالد زاهر، مرشح الاستقلال في الانتخابات السابقة، إلى الاتحاد الاشتراكي.

توضح هذه الحالات أن التقدم الوطني يتشكل من محصلات محلية متباينة. فقد يكسب الحزب مرشحا في دائرة، ويحتاج إلى تعويض مغادرة في أخرى. وقد يحافظ على اسمه، لكن تتغير قوة منافسيه أو درجة انخراط تنظيمه.

لذلك لا يقاس نجاح التزكيات بعدد الأسماء البارزة وحده. المعيار هو قدرة الحزب على جمع الموارد حول اللائحة، واحتواء الخلافات، وتحويل الانتماء الجديد إلى عمل انتخابي مشترك.

ويمتد الاختبار إلى الشباب والنساء. فخطاب التجديد يحتاج إلى مواقع قابلة للمنافسة ودعم فعلي للحملة، حتى يصبح الانفتاح طريقا إلى المسؤولية داخل الحزب والمؤسسات المنتخبة.

الحصيلة الحكومية في مواجهة أسئلة الدوائر

يدفع الاستقلال بأربعة أعضاء في الحكومة إلى صدارة لوائح محلية: نزار بركة، ورياض مزور، وعبد الصمد قيوح، وعمر حجيرة. وهم ثلاثة وزراء وكاتب دولة، يجمعون بين الدفاع عن اختيارات الحزب وشرح حصيلة قطاعاتهم.

في العرائش، يخوض بركة معركة ذات وزن رمزي، بعدما حصل على 24676 صوتا سنة 2021. وقد تغيرت خريطة منافسيه، التي تضم عبد الحكيم الأحمدي عن الأحرار وزينب السيمو عن البام وأسماء أخرى، داخل دائرة من أربعة مقاعد.

وتمنحه حقيبة التجهيز والماء مجالا لعرض مشاريع ذات أثر مباشر. لكنها تجعل مطالب السكان المتعلقة بالتزويد بالماء وفك العزلة وجودة الطرق وآجال الإنجاز أكثر التصاقا باسمه.

وهنا يحتاج الدفاع عن الحصيلة إلى التمييز بين المشروع المنجز والورش الجاري، وبين أثر الاستثمار وأثر التساقطات. فالناخب يستطيع تقدير حجم المجهود، لكنه سيقيس النتيجة أيضا بما تغير في محيطه.

وفي بنسليمان، يترشح رياض مزور داخل دائرة من ثلاثة مقاعد، يستند فيها إلى رصيد استقلالي وإلى منتخبين جماعيين ضمن لائحته. ويصبح اختباره شرح العلاقة بين الحصيلة الصناعية الوطنية والفرص الاقتصادية المتاحة لسكان الإقليم.

هل وصلت الاستثمارات إلى الشباب المحلي؟ وهل خلقت وظائف مستقرة؟ وهل استفادت منها المقاولات الصغيرة؟ تحدد هذه الأسئلة المسافة بين المؤشرات التي يقدمها الوزير والتجربة التي يعيشها الناخب.

وفي تارودانت الجنوبية، يجمع عبد الصمد قيوح بين شبكة محلية ومسؤوليته عن النقل واللوجستيك. وتظل كلفة التنقل والربط بين المناطق والوصول إلى الخدمات قضايا ذات وزن في إقليم واسع ومتفاوت التضاريس.

أما عمر حجيرة، فيربط عرضه بوجدة بالاستثمار والتشغيل والخدمات، مستفيدا من تجربته المحلية ومسؤوليته في التجارة الخارجية. ويتوقف أثر هذا الجمع على قدرته على بيان ما يضيفه إلى آفاق المدينة.

وتمتد مسؤولية الحزب إلى التضامن والأسرة والإدماج الاجتماعي، حيث تقاس الحصيلة بوصول الخدمات إلى المستفيدين وجودتها واستمرارها، خصوصا لدى النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة.

لذلك يحتاج الاستقلال إلى رواية واضحة عن مشاركته الحكومية، تشرح المنجز والمتعثر وأسباب التأخر. فالحزب الذي يقترح محاربة الريع وتحسين القدرة الشرائية وتقوية المرفق العمومي سيواجه سؤالا عن حدود ما استطاع تحقيقه خلال الولاية المنتهية.

معركة الصدارة.. كيف يمكن أن يصنع الاستقلال المفاجأة؟

دفع السجال بين الأحرار والبام بالتنافس على المرشحين والبرامج والحصيلة إلى الواجهة. وفي هذا السياق، يتيح خطاب بركة الداعي إلى التنافس بالاحترام المتبادل وتشكيل أغلبية قوية للاستقلال مساحة لتقديم عرضه الخاص.

لكن الاستفادة من توتر الحليفين ليست تلقائية. فقد يقود السجال إلى تعبئة قواعدهما، كما قد يفتح مجالا أمام الاستقلال لمخاطبة ناخبين يريدون أجوبة أكثر اتصالا بانشغالاتهم. وما يحسم هذا الاحتمال هو العمل داخل الدوائر.

وتقوم إمكانية المفاجأة على اجتماع ثلاثة شروط: الحفاظ على المواقع الأساسية، وتحقيق مكاسب إضافية، وتحويل الحضور التنظيمي والتواصلي إلى مشاركة يوم الاقتراع. أما تعويض الخسائر وحده، فقد يحافظ على الحجم من دون أن يغير الترتيب.

ويمكن أن يحقق الحزب تقدما يرفع وزنه في مفاوضات الأغلبية، حتى إذا لم يتصدر النتائج. وقد ينتهي الاقتراع برصيد قريب من السابق، لكن بخريطة مختلفة تزداد فيها مساهمة مدن ودوائر وتتراجع أخرى.

أما قيادة الحكومة، فتتطلب تصدر انتخابات مجلس النواب، وفق الفصل 47 من الدستور. ولذلك يرتبط هذا المسار بمكاسب صافية وبنتائج المنافسين، ولا يمكن استخلاصه من قوة التنظيم أو السجال بين الحلفاء وحدهما.

كما أن خلافات الحملة لا تحسم مسبقا شكل الأغلبية المقبلة. فالنتائج ستحدد الأوزان، ثم تأتي قرارات المؤسسات الحزبية والمفاوضات. وكلما عزز الاستقلال تمثيله، اتسع هامشه في التأثير على أولويات الحكومة وتوزيع المسؤوليات داخلها.

وفي المقابل، قد يتعرض الحزب للضغط إذا تعثرت عملية دمج الوافدين، أو ضعفت تعبئة الفروع، أو أصبحت محاسبة الحكومة أشد تأثيرا من قوة المرشحين. وتزداد كلفة هذه العوامل في الدوائر ذات المقعدين، حيث يضيق هامش تعويض الأخطاء.

يمتلك الاستقلال مقومات تجعله طرفا كاملا في معركة الصدارة: انتشارا وطنيا، وخبرة انتخابية، وتنظيما متراكما، وقيادة تعمل على توسيع قنوات التواصل. لكن قوة هذه العناصر تظهر حين تعمل معا، ويستطيع الحزب تحويلها إلى اقتناع يتجاوز قواعده المعتادة.

وفي 23 شتنبر، سيخضع شعار «وطني مستقبلي» لاختبار انتخابي مباشر: هل ينجح الاستقلال في وصل رصيده التاريخي بتطلعات الناخبين، وفي تحويل حضوره على الأرض إلى تقدم في صناديق الاقتراع؟ هناك تتحدد قدرته على صنع المفاجأة وإعادة ترتيب موازين الأغلبية.

الاتحاد الاشتراكي في انتخابات 2026.. هل تتحول المعارضة إلى مكاسب انتخابية؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 14 شتنبر 2026

بعد التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال، يصل ملف «عين على 23 شتنبر» إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب الذي أنهى انتخابات 2021 في المركز الرابع بـ34 مقعدا، واختار قضاء الولاية المنتهية في المعارضة.

يدخل حزب «الوردة» انتخابات 2026 من موقع مختلف عن الأحزاب الثلاثة التي قادت الحكومة. فهو لا يدافع عن حصيلة وزارية، ولا يتحمل مباشرة كلفة القرارات التي اتخذتها الأغلبية، لكنه مطالب بإثبات أن خمس سنوات من الانتقاد والمساءلة وتقديم البدائل صنعت له رصيدا يتجاوز الحضور داخل البرلمان.

وتكشف خريطة الترشيحات أن الحزب لم يختر التجديد الشامل، كما لم يكتف بإعادة تقديم الأسماء نفسها. فقد حافظ على جزء أساسي من كتلته البرلمانية، ودفع بوجوه جديدة في دوائر أخرى، وفتح الباب أمام أسماء قادمة من تجارب سياسية مختلفة.

وبين رصيد المعارضة وقوة المرشحين المحليين، وبين اسم تاريخي ما زال يحتفظ بحضوره وخريطة انتخابية شديدة التنافس، يتحدد سؤال الاتحاد الاشتراكي في هذه الانتخابات: هل يحافظ على المركز الرابع ويحسن تمثيليته، أم تنتهي الولاية بخطاب معارض حاضر من دون مكاسب موازية في صناديق الاقتراع؟

من 20 إلى 34 مقعدا.. مكسب يحتاج إلى حماية

عاد الاتحاد الاشتراكي إلى المركز الرابع سنة 2021 بعدما حصل على 34 مقعدا، مقابل 20 مقعدا في انتخابات 2016. وكانت النتائج المؤقتة قد منحته 35 مقعدا، قبل أن يستقر العدد النهائي عند 34.

مثلت تلك النتيجة استعادة جزئية لموقع الحزب، بعد سنوات من التراجع الذي أضعف حضوره في عدد من المدن والقطاعات التي ارتبطت تاريخيا باليسار المغربي.

غير أن العدد الإجمالي لا يكفي وحده لفهم طبيعة هذا التقدم. فقد حقق الحزب جزءا من مكاسبه في دوائر كان فيها للحضور الشخصي للمرشح وشبكته المحلية دور حاسم في استقطاب الأصوات، أكثر من وجود موجة سياسية وطنية أعادت الناخبين بصورة جماعية إلى الاتحاد الاشتراكي.

ولهذا يبقى الحفاظ على بعض المقاعد مرتبطا بقدرة الحزب على تثبيت تلك الشبكات، خصوصا عندما يغير مرشحه أو يفقد نائبا لصالح حزب منافس. فاللون السياسي لا يضمن، بمفرده، انتقال أصوات المرشح السابق إلى خلفه.

ويدخل الاتحاد الاشتراكي الاستحقاق بتغطية شبه وطنية، بعدما قدم 90 لائحة محلية تضم 301 مترشح ومترشحة، إلى جانب 11 لائحة جهوية تضم 87 مرشحة. وبذلك يحضر في معظم الدوائر، من دون أن يبلغ التغطية الكاملة للمجال الانتخابي المكون من 92 دائرة محلية و12 دائرة جهوية.

يمنح هذا الانتشار الحزب فرصة المنافسة في جهات مختلفة، لكنه لا يعني أن لوائحه تمتلك الحظوظ نفسها. فهناك دوائر يدافع فيها عن مقاعد قائمة، وأخرى يراهن فيها على استعادة مواقع فقدها، بينما يخوض في مناطق ثالثة معركة تثبيت الحضور وتجميع الأصوات أكثر من المنافسة المباشرة على الفوز.

خمس سنوات في المعارضة.. رصيد ينتظر يوم الاقتراع

منح موقع المعارضة الاتحاد الاشتراكي مساحة للتحرك خارج قيود التضامن الحكومي. وقد ركز خطابه خلال الولاية على الأسعار والقدرة الشرائية والتشغيل والحوار الاجتماعي والخدمات العمومية، إلى جانب انتقاد هيمنة الأغلبية وضعف التوازن السياسي داخل المؤسسات.

وتظهر حصيلة السنة التشريعية الرابعة نشاطا رقابيا ملحوظا للفريق الاشتراكي. فقد أجابت الحكومة عن 764 سؤالا كتابيا تقدم بها الفريق، كما وضع الاتحاد خلال السنة نفسها 30 مقترح قانون جديدا، إلى جانب طلبات لعقد اجتماعات للجان البرلمانية.

لكن كثافة المبادرة لا تعني بالضرورة قوة الأثر. فقد ظل جزء كبير من مقترحات القوانين وطلبات اجتماعات اللجان في طور الدراسة أو من دون برمجة، ولم يتحول منها إلى نصوص وقرارات إلا عدد محدود.

ولا يتحمل فريق المعارضة وحده مسؤولية ضعف التجاوب مع المبادرات التشريعية، لكنه سيكون مطالبا خلال الحملة بشرح ما أحدثه عمله من تغيير ملموس، وليس فقط عرض عدد الأسئلة والمقترحات التي قدمها.

ويخوض الحزب الانتخابات ببرنامج يقوم على عشرين التزاما تحت شعار «إنصاف، شغل، كرامة»، موزعة بين بناء دولة ديمقراطية فعالة، وإقامة اقتصاد منتج للثروة وفرص العمل، وتعزيز الكرامة وتكافؤ الفرص.

ينسجم هذا العرض مع هوية الاتحاد الاشتراكي ورصيده التاريخي في الدفاع عن الدولة الاجتماعية والخدمات العمومية والعدالة المجالية. غير أن الحزب يتحرك اليوم داخل ساحة تتنافس فيها معظم الأحزاب على المفردات الاجتماعية نفسها.

فالكرامة والإنصاف والتشغيل وتقوية المدرسة والمستشفى العموميين لم تعد عناوين خاصة باليسار. ولذلك لن يكون الاختبار في قوة العبارات، بل في قدرة الاتحاد على توضيح ما يميز برنامجه عن منافسيه، وكيف سيمول التزاماته، وما الذي سيغيره فعليا إذا شارك في الحكومة المقبلة.

أما الرهان السياسي الأكبر، فيتمثل في تحويل الغضب من الأغلبية إلى تصويت لفائدة الاتحاد. وهو أمر غير مضمون، لأن الحزب ليس القوة المعارضة الوحيدة، ولأن الاحتجاج على الحكومة قد يتوزع بين أحزاب مختلفة أو يتحول إلى عزوف عن المشاركة.

بهذا المعنى، لا تكفي الدعوة إلى التصويت العقابي. فالناخب الذي يريد محاسبة الأغلبية يحتاج أيضا إلى سبب إيجابي لاختيار الاتحاد الاشتراكي دون بقية أحزاب المعارضة.

نواة برلمانية ثابتة وتجديد محسوب للمرشحين

كشفت المرحلة الأولى من توزيع التزكيات عن أولوية حماية المقاعد القائمة، بعدما جدد الحزب الثقة في 19 نائبا برلمانيا. ويعكس هذا الاختيار تقدير القيادة بأن الاحتفاظ بمرشح راكم شبكة انتخابية أقل مخاطرة من الدفع باسم جديد في دائرة سبق للحزب الفوز بها.

وفي المراحل اللاحقة، ظهرت أسماء جديدة ومرشحات على رأس بعض اللوائح المحلية، ما منح الخريطة قدرا من التجديد، من دون أن يغير طبيعتها الأساسية القائمة على الجمع بين البرلمانيين الحاليين والمنتخبين المحليين ووجوه وافدة من تجارب أخرى.

لا يعني ذلك أن الحزب تخلى عن خطابه المتعلق بتجديد النخب، لكنه اختار تجديدا محسوبا لا يغامر دفعة واحدة بالمقاعد التي يتوفر فيها على مرشحين مجربين.

هذه الاستراتيجية مفهومة انتخابيا، خصوصا في الدوائر القروية وشبه الحضرية التي يحتفظ فيها المرشح بدور حاسم في التعبئة. لكنها تضع الاتحاد أمام مفارقة سياسية: كيف يحافظ على صورته باعتباره حزبا للأفكار والمؤسسات، بينما تعتمد نتيجة جزء من مرشحيه على النفوذ الشخصي والشبكات المحلية؟

وتظهر حساسية المسألة في الدوائر التي غادر فيها النائب السابق الحزب، أو قررت القيادة تغيير مرشحها. ففي هذه الحالات، سيكون على التنظيم إثبات أن الأصوات كانت مرتبطة بالوردة، وليست رصيدا شخصيا للاسم الذي حملها سنة 2021.

ويبرز مثال سيدي بنور، حيث غادر النائب عبد الغني مخداد الاتحاد الاشتراكي واتجه إلى حزب الاستقلال، قبل أن تقضي المحكمة الدستورية بتجريده من عضويته بمجلس النواب بسبب التخلي عن انتمائه السياسي.

ولا تتوقف كلفة المغادرة عند فقدان اسم واحد، إذ قد يصحب المرشح معه جزءا من شبكته المحلية ومن المنتخبين الذين اشتغلوا إلى جانبه. وفي المقابل، قد يستفيد الاتحاد بالطريقة نفسها من أسماء التحقت به قادمة من أحزاب أخرى.

لذلك لا يقاس التجديد بعدد الوجوه الجديدة وحده، بل بنوعية الدوائر التي وضعت فيها هذه الأسماء، ومدى قدرتها على المنافسة، وبقاء تنظيم محلي قادر على العمل بعد تغير المرشح.

مطبات التزكيات.. من الاحتواء إلى التعبئة

يدخل الاتحاد الاشتراكي الانتخابات بقيادة مستقرة بعدما مدد المؤتمر الوطني الثاني عشر، المنعقد في أكتوبر 2025، مهمة إدريس لشكر على رأس الحزب. وقد وفر ذلك استمرارية في القرار خلال مرحلة إعداد الترشيحات، لكنه أبقى سؤال تجديد القيادة مطروحا داخل حزب ارتبط تاريخيا بإنتاج النخب والتداول على المسؤولية.

والاستقرار القيادي ليس نقطة قوة أو ضعف في حد ذاته. فهو يسمح بضبط التنظيم وتسريع القرار، لكنه يجعل القيادة المركزية مسؤولة بصورة مباشرة عن اختيارات المرشحين وعن نتائجها يوم الاقتراع.

وفي طريقه إلى محطة 23 شتنبر، عرف الاتحاد الاشتراكي بعض المطبات التنظيمية المرتبطة بمنح التزكيات، خصوصا في اللوائح الجهوية.

وبرزت في هذا السياق واقعتا رجاء البقالي الطاهري، التي أعلن المكتب السياسي قبول استقالتها، ومريم جمال الإدريسي، التي أعلن الحزب تخليها عن الانتماء إليه، وسط خلافات رافقت تدبير الترشيحات.

غير أن القيادة نجحت، إلى حدود هذه المرحلة من الحملة، في احتواء آثار تلك الخلافات ومنع تحولها إلى تصدع تنظيمي واسع. وبذلك انتقل الاختبار من تدبير التزكيات إلى قدرة الحزب على تعبئة قواعده ومنتخبيه خلف المرشحين المعتمدين.

ولا تبدو الحالات المسجلة، من حيث العدد، كافية للحديث عن أزمة تنظيمية شاملة. لكنها تكشف حساسية اللوائح الجهوية التي لا يقتصر التنافس حولها على الحظوظ الانتخابية، بل يمتد إلى موقع المرشحة داخل الحزب وإمكان انتقالها إلى دائرة صناعة القرار.

وتتضاعف حساسية التزكيات عندما يتعلق الأمر بحزب يرفع خطاب الاستحقاق والمساواة والديمقراطية الداخلية. فكل اعتراض على معايير الاختيار يتحول سريعا من خلاف تنظيمي إلى اختبار لمصداقية الخطاب السياسي.

أما بعد انطلاق الحملة، فلم يعد نجاح القيادة يقاس بقدرتها على إنهاء الخلاف فقط، بل بمدى مشاركة الفروع والأسماء التي لم تحصل على التزكية في التعبئة. ففي الانتخابات، قد يكون الفرق بين الفوز والخسارة هو بقاء شبكة محلية بكاملها داخل الحملة أو انسحابها منها بصمت.

دوائر الدفاع والاختراق.. كيف تتحول المعارضة إلى مقاعد؟

تبدأ معركة الاتحاد الاشتراكي بالدفاع عن المقاعد التي حصل عليها سنة 2021، خصوصا في الدوائر التي لا توزع سوى مقعدين أو التي فاز فيها بالمرتبة الأخيرة المؤهلة.

في المضيق الفنيدق، يدافع عبد النور الحسناوي عن مقعد داخل دائرة من مقعدين. وكان الحزب قد حل ثانيا سنة 2021، متقدما على التجمع الوطني للأحرار بفارق يقل عن 700 صوت. وهذا يجعل المقعد قابلا للحماية، لكنه يظل معرضا لأي ارتفاع في تعبئة المنافسين أو تراجع في الحضور المحلي للحزب.

وفي جرسيف، يحتفظ الاتحاد بسعيد بعزيز داخل دائرة من مقعدين أيضا. ومع تعدد المرشحين القادرين على المنافسة، يصبح الحفاظ على المقعد رهينا بتماسك القاعدة الانتخابية ومنع تسرب الأصوات إلى اللوائح المنافسة.

أما طنجة أصيلة، فتشكل أحد أكثر الاختبارات حساسية. فقد فاز الاتحاد سنة 2021 بالمقعد الخامس والأخير، ما يعني أن أي تراجع في ترتيبه أو صعود لائحة جديدة قد يدفعه إلى خارج التمثيلية.

وفي سيدي قاسم، غير الحزب مرشحه مقارنة بانتخابات 2021، بينما احتفظ عدد من منافسيه بأسماء سبق لها الفوز. وستقيس الدائرة قدرة التنظيم على نقل الرصيد الانتخابي من مرشح إلى آخر، في مواجهة شبكات حافظت على استمراريتها.

وتطرح خريبكة الاختبار نفسه، بعدما انتقلت التزكية إلى عبد الإله العلافي. ورغم أن الدائرة توزع ستة مقاعد، فإن تعدد اللوائح القوية يجعل الاحتفاظ بالموقع مشروطا بقدرة المرشح الجديد على توحيد أصوات التنظيم واستيعاب شبكات المرحلة السابقة.

في المقابل، تمثل أكادير إداوتنان إحدى أقرب فرص الاختراق. فقد خسر الاتحاد المقعد الأخير سنة 2021 بفارق 12 صوتا فقط، ويدفع هذه المرة برجاء ميسو. وإذا حافظ الحزب على رصيده السابق ورفع تعبئته بدرجة محدودة، فقد تمنحه الدائرة مقعدا إضافيا.

وتتحدد حصيلة الاتحاد بين ثلاثة سيناريوهات رئيسية. الأول أن يحافظ على مقاعده الهشة ويستعيد دوائر خسرها بفوارق محدودة، فيتقدم عن نتيجة 2021 ويعزز موقعه في المركز الرابع.

أما السيناريو الثاني، فيقوم على تعويض الخسائر بالمكاسب، بحيث يفقد الحزب مقاعد انتقلت شبكات أصحابها إلى أحزاب أخرى، لكنه يعوضها في دوائر الاقتراب واللوائح الجهوية، لينتهي قريبا من حصيلته الحالية.

ويبدأ السيناريو الثالث بخسارة المقاعد الأخيرة في الدوائر الحضرية والتنافسية، مع عجز الأسماء الجديدة عن تعويض النواب المغادرين. عندها قد يتحول المركز الرابع من منصة للتقدم إلى موقع يحتاج الحزب نفسه إلى الدفاع عنه.

ويبقى دخول الاتحاد الاشتراكي ضمن الأحزاب الثلاثة الأولى سيناريو مفاجأة، يتطلب الحفاظ على معظم مقاعده وتحقيق اختراقات واسعة، بالتزامن مع تراجع أحد الأحزاب المتقدمة. غير أن الاختبار الأقرب يظل تحسين حصيلته الحالية وتحويل خمس سنوات من المعارضة إلى مكاسب انتخابية ملموسة.

لن تقاس حصيلة الاتحاد الاشتراكي بعدد المواقف والأسئلة والمبادرات التي راكمها في البرلمان فقط، بل بقدرته على نقل أثرها من المؤسسة التشريعية إلى الدوائر الانتخابية.

فإذا حافظ على مقاعده الهشة واخترق المناطق التي خسرها بفوارق محدودة، يكون قد أعاد بناء جزء من وزنه الانتخابي. أما إذا بقي الغضب من الأغلبية موزعا بين أحزاب المعارضة والعزوف، فقد تنتهي الولاية بخطاب معارض حاضر، ولكن من دون مكاسب انتخابية موازية.

الحركة الشعبية في انتخابات 2026.. هل يكفي رصيد «المغرب العميق»؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 17 شتنبر 2026

بعد الأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال والاتحاد الاشتراكي، تصل سلسلة «عين على 23 شتنبر» إلى الحركة الشعبية، خامس قوة برلمانية في انتخابات 2021 ب29 مقعدا.

يدخل حزب السنبلة الاستحقاق من موقع المعارضة، ومن موقع حزب يعرف أن معركته لا تشبه معركة الأحرار أو البام أو الاستقلال. لا يراهن على تصدر النتائج، بل على الحفاظ على موقعه، وعلى استثمار حضوره الترابي لانتزاع مقاعد إضافية في دوائر لا تحسمها الضجة الوطنية وحدها.

فالحركة الشعبية تملك تاريخا طويلا، وشبكات محلية في أقاليم وقرى لا تحضر دائما في النقاش السياسي المركزي. لكن انتخابات 2026 ستختبر سؤالا أصعب: هل ما زال ذلك الرصيد التاريخي يتحول إلى أصوات، أم أن المنافسة الجديدة حولت جزءا من تلك الدوائر إلى ساحات مفتوحة أمام أحزاب الأغلبية ومرشحيها؟

29 مقعدا.. رصيد مستقر لا موجة انتخابية

حصلت الحركة الشعبية في انتخابات 2021 على 29 مقعدا، بزيادة مقعد واحد عن حصيلتها السابقة. ثبتت النتيجة الحزب في المركز الخامس، لكنها لم تمنحه زخما وطنيا كبيرا أو قفزة تسمح له بمنافسة الأحزاب الأربعة التي تقدمت عليه.

لهذا لا يبدأ الحزب حملة 2026 من منطق الدفاع عن موجة سياسية، بل من منطق حماية مواقع قائمة. جزء مهم من مقاعده جاء من دوائر يعرفها الحزب ومرشحوه جيدا، ومن حضور محلي لا يصنعه خطاب انتخابي في بضعة أسابيع.

في هذه الدوائر، لا ينظر الناخب إلى الحزب بوصفه اسما على ورقة التصويت فقط. ينظر إلى المرشح الذي يعرفه، وإلى ما أنجزه في الجماعة أو الإقليم، وإلى قدرته على الوصول إلى الإدارة والدفاع عن الملفات اليومية. لذلك يكون الرهان على التنظيم المحلي أكثر حسما من الرهان على الصورة الوطنية للحزب.

لكن هذا الامتداد لا يمنح الحركة مقاعد مضمونة. فالمشهد تغير منذ 2021، وأحزاب الأغلبية دخلت بدورها إلى عدد من المناطق بشبكات محلية ووجوه منتخبة وموارد تنظيمية واسعة. كما أن الناخب القروي لم يعد يصوت بالولاء القديم وحده؛ فهو يسأل عن الماء والطريق والنقل والمدرسة والصحة وفرص الشغل، ويقارن بين ما يقال في الحملة وما يراه في حياته اليومية.

أوزين وخطاب المعارضة القريبة

يحاول محمد أوزين أن يقدم الحركة الشعبية باعتبارها معارضة تتكلم لغة الناس، لا معارضة تكتفي بمراقبة الحكومة من البرلمان. في خطاباته، يركز على الغلاء وتراجع القدرة الشرائية وتفاوت الخدمات بين المدن والقرى، وعلى شعور فئات واسعة بأن السياسات العمومية لا تصل إليها بالقدر نفسه.

هذه اللغة تخدم الحزب لسببين. أولا، لأنها تسمح له باستعادة جزء من قاموسه التاريخي القائم على القرب من المناطق المهمشة والناخبين الذين لا يجدون أنفسهم في خطاب النخب الحضرية. وثانيا، لأنها تمنحه مساحة للتمايز عن أحزاب الأغلبية من دون أن يدخل في مواجهة شخصية أو صراع سياسي لا يملك أدواته.

تحت عنوان «التعاقد الحركي»، وضع الحزب عرضا انتخابيا يجمع بين ضبط الأسعار والأمن الغذائي والمدرسة والشباب وإنصاف النساء وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة. وهي عناوين تتقاطع مع ما تطرحه أغلب الأحزاب، لكن الحركة تحاول تقديمها من زاوية أقرب إلى الخدمات التي يلمسها المواطن في حياته اليومية.

يبقى التحدي في الانتقال من العنوان إلى الإقناع. فالناخب الذي أنهكته الأسعار لا يكتفي بوعد مراقبة السوق، والشاب في بلدة صغيرة لا يقتنع بالحديث عن الفرص ما لم يعرف أين سيجد التكوين أو العمل. هنا ستقاس قدرة الحزب على تحويل خطاب المعارضة إلى تعهدات قابلة للفهم، وعلى ربط البرنامج بوجوه قادرة على الدفاع عنه في الميدان.

انتشار ترابي لا يضمن النتيجة

يصعب على كثير من الأحزاب منافسة الحركة الشعبية في طول النفس الترابي. للحزب تنظيمات محلية وتجربة ممتدة في أقاليم جبلية وقروية ومناطق داخلية، كما يحتفظ بذاكرة سياسية تتجاوز عمر كثير من الأحزاب المنافسة.

هذا المعطى يمنحه أفضلية في الدوائر التي تحتاج إلى معرفة دقيقة بموازين الجماعات والقرى والأسر والفاعلين المحليين. ففي الانتخابات المحلية، لا يكفي أن يكون للحزب خطاب مقنع على المستوى الوطني؛ ينبغي أن يعرف من يستطيع تعبئة الناخبين، ومن يملك الحضور في الأسواق والقرى والدواوير، ومن يحافظ على التواصل مع الناس بعد انتهاء الحملة.

غير أن الحزب يواجه هنا مفارقة واضحة. فالمناطق التي تمثل مصدر قوته التاريخية أصبحت بدورها محط تنافس كبير. الأحرار والبام والاستقلال لم يعودوا يتركون الدوائر القروية للحركة، بل يدفعون فيها بمنتخبين ورؤساء جماعات وأعيان محليين يعرفون قواعد اللعبة نفسها.

لهذا لا ينبغي قياس حظوظ الحركة الشعبية بعدد المقاعد التي تطمح إليها فقط، بل بعدد الدوائر التي تستطيع فيها البقاء في صلب المنافسة حتى يوم الاقتراع. فارق محدود في الأصوات يمكن أن يحسم مقعدا، خصوصا في الدوائر التي تتوزع فيها الكتل الانتخابية بين أكثر من حزب قوي.

ميركاتو التزكيات.. كلفة المغادرين ورهان الوافدين

لم تمر مرحلة التزكيات من دون ارتدادات داخل الحزب. في سلا، غادر إدريس السنتيسي الحركة الشعبية نحو حزب الاستقلال. والسنتيسي ليس اسما عاديا في دائرة سلا المدينة؛ فهو يمثل شبكة برلمانية ومحلية راكمها على مدى سنوات، وسيكون من الصعب معرفة أثر مغادرته قبل اختبار الصناديق.

وفي إيموزار كندر، اختار مصطفى لخصم خوض الانتخابات باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية، بعد أن انتهى الخلاف حول التزكية إلى افتراق انتخابي. هنا لا يتعلق الأمر فقط بمرشح غادر حزبه، بل برئيس جماعة يملك حضورا مباشرا في محيطه ويعرف تفاصيل المنافسة المحلية.

أما المغادرة الأثقل رمزيا، فجاءت من ورزازات. السعيد أمسكان، الذي قضى نحو خمسين سنة داخل الحركة الشعبية، وضع حدا لمسار سياسي بدأ سنة 1977. شغل مسؤوليات حكومية وبرلمانية وحزبية، ومثل الإقليم في ست ولايات تشريعية، قبل أن يغادر على خلفية الخلاف حول تدبير التزكية.

تختلف هذه الحالات في حجمها وفي أثرها المتوقع، لكنها تكشف هشاشة مألوفة في الانتخابات المغربية: قوة الحزب في بعض الدوائر ترتبط أحيانا بقوة الأشخاص الذين يحملون لونه. وعندما يغادر اسم كبير، لا يكون الرهان على المقعد وحده، بل على جزء من المنتخبين والناشطين والعلاقات المحلية التي كانت تدور حوله.

في المقابل، لم تكتف الحركة الشعبية بإدارة الخسارات. ففي فاس الشمالية، اختارت ريم شباط، النائبة السابقة باسم جبهة القوى الديمقراطية، لخوض دائرة حضرية معقدة لا تمنح أصواتها بسهولة. وفي سيدي بنور، استقطبت عبد الفتاح عمار، النائب البرلماني الذي خاض الولاية المنتهية بألوان الأصالة والمعاصرة.

كما منحت التزكية في العرائش لعبد العزيز الوادكي، القادم من الاتحاد الدستوري. لا يتعلق الأمر بتعويض مباشر للمغادرين، بل بمحاولة لتوسيع مجال المنافسة. وإذا نجح الحزب في انتزاع مقعد في واحدة من هذه الدوائر، فسيعني ذلك أن استقطاب الوجوه الجديدة لم يكن مجرد معالجة لخلافات التزكيات، بل مدخلا إلى خريطة انتخابية أوسع.

معارك محلية وسيناريوهات مفتوحة

في سلا المدينة، تواجه الحركة الشعبية امتحان ما بعد السنتيسي. لا يكفي وضع اسم جديد في اللائحة لاستعادة حضوره؛ المطلوب هو الحفاظ على التنظيم الذي كان يشتغل حوله ومنع انتقال جزء منه إلى المنافس الجديد. وهي مهمة صعبة في دائرة تتقاطع فيها حسابات الاستقلال والأحرار والبام.

وفي ورزازات، سيكون أثر مغادرة أمسكان موضع متابعة خاصة. لا يمكن الجزم بأن أصواتا ستغادر معه، لكن الحزب يدخل معقلا من معاقله التاريخية من دون رجل يعرف تفاصيله الانتخابية منذ عقود. أي تراجع هناك لن يقرأ بوصفه خسارة عددية فقط، بل باعتباره مؤشرا على اهتزاز علاقة الحزب بإحدى مناطق ذاكرته السياسية.

أما في إيموزار كندر، فالمنافسة ستدور حول الحضور المحلي أكثر من الخطاب العام. الحزب يريد حماية موقعه، ولخصم يراهن على رصيده كرئيس جماعة. في هذا النوع من الدوائر، يكون الفارق بين الفوز والخسارة في قدرة كل طرف على تحويل العمل المحلي والعلاقات اليومية إلى أصوات يوم الاقتراع.

في المقابل، تفتح فاس الشمالية وسيدي بنور والعرائش احتمالات مختلفة. ليست دوائر سهلة، لكنها تمنح الحركة فرصة لتوسيع حضورها خارج مناطقها المعتادة. نجاح واحد فيها قد يغير طريقة قراءة نتيجتها الوطنية، لأنه يثبت أن الحزب لا يكتفي بالدفاع عن ما لديه، بل يستطيع اختراق ساحات جديدة.

أمام الحركة الشعبية ثلاثة سيناريوهات. **الأول،** الحفاظ على حصيلتها مع تعويض بعض الخسائر بمقعد أو مقعدين جديدين؛ وهو سيناريو يمنح الحزب استمرارية مريحة داخل المعارضة.

الثاني، تراجع في بعض معاقله من دون أن تتحول الاستقطابات الجديدة إلى مكاسب انتخابية. أما **الثالث،** والأكثر طموحا، فيمر عبر الحفاظ على القواعد القديمة والاستفادة من تراجع أحزاب الأغلبية في بعض الدوائر، ثم الفوز بمقاعد لم تكن الحركة تنافس فيها بجدية قبل أشهر.

لا تحتاج الحركة الشعبية إلى موجة وطنية كي تحسن موقعها.

تحتاج إلى حملة ميدانية منضبطة، ومرشحين يملكون صلة حقيقية بدوائرهم، وقدرة على تحويل تاريخ الحزب إلى ثقة متجددة.

فانتخابات 23 شتنبر ستبين إن كان رصيد «المغرب العميق» ما زال كافيا لصناعة المقاعد، أم أنه يحتاج إلى تجديد أوسع في الأشخاص والخطاب والدوائر.

التقدم والاشتراكية في انتخابات 2026.. بين حماية 22 مقعدا ورهان الخمسين

نشر أولا على منصة «المحيط» في 17 شتنبر 2026

في إطار ملف «عين على 23 شتنبر»، وبعد قراءة مواقع التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية، تصل «المحيط» إلى حزب التقدم والاشتراكية، صاحب المركز السادس في انتخابات 2021 بحصوله على 22 مقعدا.

يدخل حزب «الكتاب» هذه الانتخابات من موقع مختلف عن الأحزاب التي سبقته في الترتيب. فهو لا يدافع عن حصيلة حكومية، ولا يستند إلى شبكة واسعة من الأعيان، بل يراهن على خمس سنوات من المعارضة البرلمانية، وعلى وضوح هويته اليسارية، وعلى تحويل انتقاداته للحكومة إلى أصوات داخل صناديق الاقتراع.

وقد رفع الأمين العام للحزب، محمد نبيل بنعبد الله، سقف الطموح إلى 50 مقعدا على الأقل. غير أن الطريق من 22 إلى 50 لا يمر عبر الخطاب الوطني وحده، بل عبر عشرات المعارك المحلية التي تحسمها قوة المرشح وشبكته وقدرته على التعبئة.

من 12 إلى 22.. مكسب يحتاج إلى تثبيت

شكلت انتخابات 2021 تقدما مهما للتقدم والاشتراكية. فقد انتقل من 12 مقعدا سنة 2016 إلى 22 مقعدا، مضيفا عشرة مقاعد إلى تمثيليته البرلمانية ومتقدما إلى المركز السادس وطنيا.

كما حصل الحزب على 1532 مقعدا في الانتخابات الجماعية، ما وفر له قاعدة من المنتخبين المحليين في عدد من الأقاليم، وإن ظلت أقل اتساعا من شبكات الأحزاب الخمسة التي سبقته في الترتيب.

لكن الرقم الإجمالي لا يعني أن الحزب فاز في 22 دائرة محلية. فقد جاءت عشرة مقاعد عبر الدوائر المحلية، بينما حصل على بقية تمثيليته من اللوائح الجهوية. وهذا التوزيع يكشف أن خريطته الانتخابية المباشرة ظلت مركزة في عدد محدود من الدوائر، رغم تحسن نتيجته الوطنية.

كما أن الحزب لم ينه الولاية بكامل المقاعد التي فاز بها. ففي يناير 2024، جردت المحكمة الدستورية سعيد الزايدي من مقعده في بنسليمان، قبل أن يفوز الاستقلالي امبارك عفيري بالانتخابات الجزئية.

لذلك يخوض مرشح الحزب الحالي في بنسليمان، أحمد الداهي، معركة استرجاع مقعد مفقود، لا مجرد الدفاع عن إرث سنة 2021.

وتكشف هذه المعطيات أن حماية 22 مقعدا ليست مهمة سهلة. فالحزب مطالب بالحفاظ على دوائر انتزع بعضها بفوارق محدودة، وتعويض مقاعد خرجت من يده، ثم البحث عن اختراقات جديدة إذا أراد تحسين ترتيبه.

تغطية كاملة بخريطة متغيرة

أنهى التقدم والاشتراكية مرحلة الترشيحات بتقديم لوائح في جميع الدوائر المحلية البالغ عددها 92 دائرة، إلى جانب اللوائح الجهوية الاثنتي عشرة.

وبلغ مجموع مرشحيه 305 في الدوائر المحلية و90 مرشحة في الدوائر الجهوية، ليصبح واحدا من أربعة تنظيمات فقط غطت الخريطة الانتخابية المحلية كاملة.

تمثل هذه التغطية مؤشرا تنظيميا مهما بالنسبة إلى حزب يحتل المركز السادس. فهي تعني أنه استطاع توفير وكلاء ولوائح في جميع جهات المملكة، وأن حضوره لم يعد مقتصرا على المدن أو الدوائر المرتبطة تاريخيا باليسار.

غير أن تغطية 92 دائرة لا تعني امتلاك 92 فرصة متساوية للفوز. ففي بعض المناطق يقدم الحزب أسماء قادرة على المنافسة، بينما يؤدي وجوده في دوائر أخرى وظيفة سياسية وتنظيمية أكثر من كونه ترشيحا مرجحا لانتزاع مقعد.

وتكشف الخريطة درجة معتبرة من التغيير. فمن بين عشرة وكلاء فازوا للحزب محليا سنة 2021، يعود خمسة فقط للدفاع عن المقاعد في الدوائر نفسها، وهم رشيد حموني في بولمان، وعبد الله الإدريسي البوزيدي في تاونات-تيسة، وأحمد العبادي في تازة، ومحمد عواد في سلا المدينة، وحسن أومريبط في أكادير إداوتنان.

في المقابل، غير الحزب وكلاءه في تنغير والصويرة وبنسليمان ومولاي رشيد والجديدة، حيث انتقلت الوكالة من يوسف بيزيد إلى أيمن بيزيد. كما دفع بالنائبة الجهوية خديجة أروهال إلى المنافسة المحلية في تزنيت.

ولم يعتمد الحزب على «ميركاتو» واسع للمرشحين. وبحسب بنعبد الله، لا يتجاوز عدد الوافدين من أحزاب أخرى أربعة أو خمسة أسماء.

ويبرز ضمن هؤلاء عبد الهادي خيرات، القيادي الاتحادي السابق الذي يقود لائحة الحزب في سطات، وحسن الدرهم، الوجه الصحراوي والبرلماني الاتحادي السابق، الذي يخوض المنافسة في العيون.

يحافظ هذا الاختيار على صورة الحزب باعتباره تنظيما يعتمد أساسا على أطره ومناضليه، لكنه يحرمه، في المقابل، من الأثر السريع الذي توفره انتقالات المنتخبين ذوي الشبكات المحلية الجاهزة.

أما حضور النساء في صدارة اللوائح المحلية، فلم يتجاوز، وفق ما أعلنه الحزب، نحو تسع وكيلات من أصل 92 دائرة. وهو رقم يظل محدودا بالنسبة إلى تنظيم يجعل المساواة والمناصفة جزءا من هويته السياسية.

فالاختبار الحقيقي لا يوجد في اللوائح الجهوية المخصصة للنساء قانونا فقط، بل في استعداد الحزب لمنحهن قيادة المعارك المحلية المباشرة والدوائر القابلة للفوز.

المعارضة والبرنامج أمام اختبار الأصوات

اختار محمد نبيل بنعبد الله عدم الترشح، معلنا تفرغه لقيادة الحملة ودعم وكلاء الحزب في مختلف الجهات.

ويمنحه هذا القرار حرية أكبر للتنقل بين الدوائر، لكنه يجعل النتيجة الوطنية للحزب مرتبطة مباشرة بقدرته على تحويل حضوره الإعلامي وخطابه المعارض إلى تعبئة انتخابية.

وقد بنى التقدم والاشتراكية خلال الولاية المنتهية خطابا معارضا ركز على غلاء الأسعار والبطالة والمحروقات وأوضاع الصحة والتعليم والفوارق المجالية وتضارب المصالح.

وتولى رشيد حموني، بصفته رئيسا للفريق النيابي، جانبا من المواجهة البرلمانية، بينما ظل بنعبد الله الواجهة السياسية والإعلامية الأكثر حضورا.

ومع انطلاق الحملة، انتقل الحزب من نقد الحكومة إلى الدعوة إلى «تصويت عقابي» ضد أغلبيتها، قبل مطالبة الناخبين بتحويل هذا العقاب إلى اختيار إيجابي لمصلحة «الكتاب».

لكن المعارضة ليست رصيدا انتخابيا ينتقل آليا إلى صناديق الاقتراع. فالحزب ينافس على الأصوات الرافضة للحكومة إلى جانب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي وتحالف اليسار وتشكيلات أخرى.

وسيكون عليه إقناع الناخب بأن معارضته لم تكن مجرد خطابات داخل البرلمان، بل مدخلا إلى بديل قابل للتنفيذ.

ويقدم الحزب هذا البديل تحت شعار «نزعمو كاملين»، ومن خلال برنامج للحكومة للفترة 2027-2031 يقوم على أربعة محاور و24 التزاما.

ومن أبرز وعوده خلق مليون منصب شغل، وخفض البطالة إلى أقل من 10 في المائة، وتقليص عدد الشباب الموجودين خارج الدراسة والتكوين والشغل إلى النصف، ورفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 15 في المائة.

كما يقترح رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وخلق 500 ألف منصب صناعي ضمن هدف المليون وظيفة، وتكوين 100 ألف شابة وشاب في المهن الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتوجيه نصف الاستثمار العمومي إلى الجهات الأقل استفادة.

يوفر هذا البرنامج للحزب لغة يسارية واضحة تجمع بين دور الدولة والتصنيع والعدالة الاجتماعية والدفاع عن المدرسة والمستشفى العموميين.

غير أن قوة الأهداف المرقمة ستضعه أمام سؤال التمويل والجدولة والقدرة على التنفيذ، خصوصا إذا وجد نفسه بعد الانتخابات جزءا من تحالف حكومي لا يتقاسم معه توجهاته كاملة.

بولمان وأكادير.. مقاعد تحت الضغط

تمثل بولمان واحدة من أكثر دوائر الحزب حساسية. فقد فاز رشيد حموني بالمقعد الثالث سنة 2021 بعد حصوله على 8874 صوتا، متقدما على الاستقلال الذي حصل على 8098 صوتا وبقي خارج دائرة الفائزين.

وفي 2026، يدافع رئيس الفريق النيابي عن مقعده في مواجهة أسماء ذات وزن محلي، يتقدمها امحند العنصر عن الحركة الشعبية ومحمد شوكي عن التجمع الوطني للأحرار.

ولا تتعلق المعركة بمقعد واحد فقط؛ فخسارة رئيس الفريق ستنتج كلفة سياسية وإعلامية أكبر من قيمتها العددية.

ولا تقل أكادير إداوتنان صعوبة. فقد انتزع حسن أومريبط المقعد الرابع سنة 2021 بحصوله على 7103 أصوات، متقدما بفارق 12 صوتا فقط على الاتحاد الاشتراكي الذي جمع 7091 صوتا.

ويواجه أومريبط هذه المرة 19 لائحة أخرى تتنافس على أربعة مقاعد، من بينها زينة إدحلي عن الأحرار، وحميد وهبي عن الأصالة والمعاصرة، وجمال الديواني عن الاستقلال، ومحمد باكيري عن العدالة والتنمية، ورجاء مسو عن الاتحاد الاشتراكي.

لذلك يبدو مقعد أكادير من أكثر مقاعد الحزب تعرضا للضغط، وقد تؤدي تحولات محدودة في المشاركة أو انتقال الأصوات بين المرشحين إلى تغيير النتيجة.

وفي سلا المدينة، يعود محمد عواد للدفاع عن مقعد انتزعه الحزب ثالثا سنة 2021 داخل دائرة من أربعة مقاعد. أما تازة وتاونات-تيسة، فيراهن الحزب فيهما على استمرارية أحمد العبادي وعبد الله الإدريسي البوزيدي.

وبموازاة الدفاع، يبحث الحزب عن دوائر تعوض أي خسارة محتملة. وتبرز سطات، ذات المقاعد الستة، باعتبارها فرصة لاستعادة المقعد الذي فقده الحزب سنة 2021، مستفيدا من ترشيح عبد الهادي خيرات.

كما يراهن في العيون على حسن الدرهم، لكن المنافسة على المقاعد الثلاثة تجري أمام أسماء وشبكات قوية تابعة للاستقلال والأحرار والأصالة والمعاصرة.

وتكشف هذه الأمثلة أن نجاح الحزب لن يقاس بعدد اللوائح التي قدمها، بل بعدد الدوائر التي يستطيع فيها الاقتراب من المقعد الأخير. فقد يكون الفارق بين حصيلة متراجعة ونتيجة متقدمة بضعة آلاف من الأصوات موزعة على بولمان وأكادير وسلا وسطات والعيون ودوائر أخرى.

بين حماية الـ22 ورهان الخمسين

يعني الوصول إلى 50 مقعدا أكثر من مضاعفة حصيلة 2021. ولا يكفي لتحقيقه الحفاظ على المقاعد الحالية، إذ يحتاج الحزب إلى عشرات الاختراقات المحلية وإلى نتيجة قوية في اللوائح الجهوية.

ويوفر له الغضب من الأسعار والبطالة وجودة الخدمات فرصة سياسية، كما تمنحه تغطية جميع الدوائر إمكانية الاستفادة من أي موجة وطنية محتملة.

لكنه يواجه، في المقابل، أحزابا ذات شبكات جماعية وموارد انتخابية ومرشحين محليين أكثر اتساعا.

إذا حافظ الحزب على نتيجة قريبة من 22 مقعدا، فسيكون قد ثبت مكسب 2021 في ظرف تنافسي أصعب. وإذا اقترب من 30 مقعدا، فسيكون قد حقق تقدما واضحا ومنح نفسه وزنا أكبر في مفاوضات تشكيل الأغلبية المقبلة.

أما تجاوز الثلاثين فسيشكل مفاجأة انتخابية تعيد ترتيب موقع اليسار داخل البرلمان، بينما يظل الوصول إلى 50 مقعدا رهانا يحتاج إلى موجة تصويت تتجاوز القاعدة التقليدية للحزب وتمنحه مقاعد في دوائر لم يكن فيها منافسا رئيسيا.

وفي الاتجاه المعاكس، فإن النزول دون عشرين مقعدا سيعني أن الحزب لم يتمكن من تحويل خمس سنوات من المعارضة إلى مكاسب، وأن محدودية شبكاته المحلية كانت أقوى من حضوره السياسي والإعلامي.

لا يخوض التقدم والاشتراكية، في النهاية، معركة الصدارة، بل معركة إثبات أن حزبا متوسط الحجم يستطيع الجمع بين الهوية السياسية الواضحة والانتشار الوطني والفعالية الانتخابية.

وبين حماية مقاعد بولمان وأكادير وسلا، ومحاولة الاختراق في سطات والعيون ومدن أخرى، ستتحدد المسافة الحقيقية بين رهان الخمسين والرصيد الذي تسمح به صناديق 23 شتنبر.

الاتحاد الدستوري في انتخابات 2026.. هل يعوض «الحصان» ما فقده بالترحال؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 19 شتنبر 2026

في إطار ملف «عين على 23 شتنبر»، وبعد قراءة مواقع التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية، تصل «المحيط» إلى الاتحاد الدستوري، سابع قوة سياسية في انتخابات 2021 بحصوله على 18 مقعدا.

يدخل حزب «الحصان» انتخابات 2026 بمعادلة تبدو أكثر تعقيدا من مجرد الدفاع عن هذا الرصيد. فقد تغيرت قيادته منذ الانتخابات الماضية، وغادره عدد من المنتخبين، والتحقت به في المقابل أسماء قادمة من أحزاب أخرى، بينما يخوض السباق هذه المرة بـ74 لائحة محلية فقط من أصل 92 دائرة.

وبين ما فقده الحزب وما استقطبه، سيكون السؤال يوم 23 شتنبر واضحا: هل يستطيع الاتحاد الدستوري الحفاظ على موقعه السابع، أم أن التحولات التي عرفها خلال خمس سنوات ستعيد رسم حجمه داخل مجلس النواب؟

18 مقعدا.. نقطة الانطلاق

أنهى الاتحاد الدستوري انتخابات 2021 في المركز السابع بـ18 مقعدا من أصل 395، خلف التقدم والاشتراكية الذي حصل على 22 مقعدا، ومتقدما على العدالة والتنمية الذي اكتفى بـ13 مقعدا.

لكن وزن الحزب يتجاوز تمثيله البرلماني وحده.

ففي الانتخابات الجماعية لسنة 2021، حصل الاتحاد الدستوري على 1626 مقعدا، ما وفر له شبكة من المنتخبين المحليين يمكن أن تشكل جزءا من قاعدته في انتخابات تشريعية تلعب فيها العلاقات المحلية دورا أساسيا.

غير أن السنوات الخمس التي فصلت بين الاقتراعين غيرت جزءا من هذه الخريطة، وأصبح الحزب مطالبا بخوض الانتخابات بقيادة جديدة وأسماء جديدة في عدد من الدوائر.

جودار أمام أول اختبار تشريعي

انتخب محمد جودار أمينا عاما للاتحاد الدستوري سنة 2022 خلفا لمحمد ساجد.

وبذلك يخوض انتخابات 23 شتنبر أول استحقاق تشريعي وهو على رأس الحزب، ما يجعل النتيجة أيضا اختبارا للمسار التنظيمي الذي قاده خلال السنوات الأربع الماضية.

واختار جودار أن يدخل المنافسة بنفسه من الدار البيضاء، حيث أكد الحزب ترشحه بدائرة ابن امسيك، فيما دفع بإبراهيم النعناعي في دائرة الفداء مرس السلطان.

ويمنح ذلك الدار البيضاء مكانة خاصة في حسابات الاتحاد الدستوري، خصوصا مع وجود أسماء أخرى اختار الحزب الرهان عليها في عدد من دوائر العاصمة الاقتصادية.

74 دائرة من أصل 92

تكشف أرقام الترشيحات عن حدود الانتشار الانتخابي للحزب مقارنة بالقوى التي سبقته في ترتيب 2021.

فقد قدم الاتحاد الدستوري 74 لائحة في الدوائر الانتخابية المحلية، تضم 256 مترشحا ومترشحة، مقابل حضوره في الدوائر الجهوية الاثنتي عشرة بـ90 مترشحة.

وبذلك لا يغطي الحزب الدوائر المحلية الـ92 كاملة.

وتصبح المقارنة أكثر دلالة عند وضع الرقم إلى جانب الأحزاب التي قدمت لوائح في جميع الدوائر المحلية، فيما قدم الاتحاد الاشتراكي 90 لائحة والحركة الشعبية 86.

هذا الانتشار يعني أن الاتحاد الدستوري يدخل السباق الوطني من خريطة أضيق، ما يجعل قدرته على تحويل الدوائر التي اختار خوضها إلى مقاعد عاملا أساسيا في حصيلته النهائية.

الدار البيضاء.. مختبر إعادة البناء

تبدو الدار البيضاء واحدة من أبرز ساحات اختبار هذه الاستراتيجية.

فإلى جانب محمد جودار في ابن امسيك وإبراهيم النعناعي في الفداء مرس السلطان، دفع الحزب بأسماء استقطب بعضها من تنظيمات سياسية أخرى.

في عين الشق، يراهن الاتحاد الدستوري على عبد اللطيف الناصري، الذي سبق أن خاض تجارب سياسية داخل العدالة والتنمية ثم التجمع الوطني للأحرار، قبل أن ينتقل إلى حزب «الحصان».

وفي سيدي البرنوصي، عمل الحزب خلال الأشهر الماضية على إعادة بناء تنظيمه المحلي، وانتخب هشام شبورة كاتبا إقليميا للحزب.

لكن الرهان الأكثر إثارة للاهتمام يوجد في أنفا.

كنزة الشرايبي.. رهان «الحصان» في أنفا

في واحدة من أبرز عمليات الانتقال السياسي التي سبقت الانتخابات، غادرت كنزة الشرايبي حزب الأصالة والمعاصرة والتحقت بالاتحاد الدستوري، الذي منحها تزكية قيادة لائحته في دائرة أنفا.

الشرايبي ليست اسما جديدا على المشهد المحلي في قلب الدار البيضاء. فهي رئيسة مجلس مقاطعة سيدي بليوط، وتدخل السباق البرلماني مستندة إلى تجربة في التدبير المحلي داخل واحدة من أهم مقاطعات العاصمة الاقتصادية.

لكن انتقالها يحمل مفارقة انتخابية أخرى.

فبينما استقطب الاتحاد الدستوري الشرايبي من الأصالة والمعاصرة، انتقل محمد العلوي المحمدي، الذي سبق أن قاد لائحة «الحصان» في أنفا، في الاتجاه المعاكس والتحق بالأصالة والمعاصرة.

وهكذا تقدم دائرة أنفا نموذجا مصغرا لحركة إعادة توزيع المرشحين بين الأحزاب عشية انتخابات 2026.

وتدخل الشرايبي منافسة تضم أسماء ذات حضور سياسي ومحلي، بينها محمد شباك عن التجمع الوطني للأحرار، وحسان البركاني عن الاستقلال، وعبد الصمد حيكر عن العدالة والتنمية، ونجوى كوكوس عن الأصالة والمعاصرة، ونبيلة منيب عن تحالف فيدرالية اليسار الديمقراطي، ولطيفة الشريف عن الاتحاد الاشتراكي، ومحمد بنموسى عن التقدم والاشتراكية.

لذلك لن تكون نتيجة الاتحاد الدستوري في أنفا مجرد نتيجة دائرة محلية، بل اختبارا لمدى قدرة الحزب على تحويل استقطاب شخصية محلية معروفة إلى رصيد انتخابي.

الترحال في الاتجاهين

ولا تقتصر قصة الاتحاد الدستوري في انتخابات 2026 على ما يجري في الدار البيضاء.

فخلال الولاية المنتهية، شهد الحزب تحركات لعدد من المنتخبين والأسماء التي ارتبطت به، في سياق «ميركاتو» سياسي شمل مختلف الأحزاب قبل إغلاق باب الترشيحات.

وهنا تظهر إحدى نقاط ضعف الأحزاب المتوسطة داخل الخريطة البرلمانية.

فالحزب الذي ينطلق من 18 مقعدا تكون خسارة مقعدين أو ثلاثة من قواعده السابقة أكثر تأثيرا في حصيلته من حزب ينطلق من كتلة تتجاوز 80 أو 100 نائب.

لكن الاتجاه لم يكن واحدا.

فكما فقد الاتحاد الدستوري أسماء، استقطب أخرى، وتبرز حالتا كنزة الشرايبي وعبد اللطيف الناصري ضمن أبرز الأمثلة في الدار البيضاء.

ولهذا لا يمكن قراءة موقع الحزب سنة 2026 انطلاقا من لائحة نواب 2021 وحدها، بل من ميزان ما خسره وما استطاع تعويضه.

«مغرب بسرعة واحدة»

برامجيا، يدخل الاتحاد الدستوري الانتخابات تحت شعار «مغرب بسرعة واحدة»، وهو البرنامج الذي سبق لـ«المحيط» أن خصص له قراءة مستقلة.

ويحاول الحزب من خلاله إعادة تقديم هويته الليبرالية بصيغة اجتماعية، تجمع بين تشجيع الاستثمار والمقاولة وحرية المبادرة، وبين دور الدولة في تقليص الفوارق وضمان الخدمات الأساسية.

ويضع التشغيل والقدرة الشرائية في مقدمة أولوياته، إلى جانب التعليم والصحة والاستثمار والتحول الرقمي.

لكن اختبار 23 شتنبر لن يقيس البرنامج وحده.

ففي الانتخابات التشريعية، تتداخل قوة العرض السياسي مع قوة المرشح والتنظيم المحلي والقدرة على تغطية الدوائر وتحويل الحضور الجماعي إلى أصوات برلمانية.

ثلاثة سيناريوهات أمام «الحصان»

قبل فتح صناديق الاقتراع، يمكن قراءة موقع الاتحاد الدستوري من خلال ثلاثة سيناريوهات وصفية، دون افتراض أي منها مسبقا.

السيناريو الأول: تحسين رصيد 2021.

يتحقق هذا المسار إذا تمكن الحزب من الحفاظ على جزء كبير من دوائره السابقة، وفي الوقت نفسه تحويل استقطاباته الجديدة إلى مقاعد إضافية. وستكون دوائر الدار البيضاء، ومنها أنفا وعين الشق وابن امسيك، من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أثر استراتيجية التجديد التي اعتمدها الحزب.

السيناريو الثاني: الحفاظ على الحجم البرلماني.

في هذه الحالة، تعوض المقاعد الجديدة تلك التي قد يخسرها الحزب نتيجة الترحال أو تغير موازين القوى داخل بعض دوائره التقليدية. وسيعني ذلك بقاء الاتحاد الدستوري قريبا من رصيده السابق البالغ 18 مقعدا، مع تغير محتمل في الجغرافيا والأسماء التي تشكل كتلته البرلمانية.

السيناريو الثالث: تراجع التمثيل.

يمكن أن يحدث إذا لم تنجح الاستقطابات الجديدة في تعويض المقاعد التي أصبحت أكثر تنافسية، أو إذا انعكس عدم تغطية جميع الدوائر المحلية على الحصيلة الوطنية للحزب.

وبين السيناريوهات الثلاثة، يبقى الرقم 18 هو نقطة القياس الأساسية ليلة 23 شتنبر.

فالاتحاد الدستوري لا يخوض هذه الانتخابات فقط للدفاع عن موقعه السابع، بل لاختبار عملية إعادة بناء قادها محمد جودار منذ 2022، وجمعت بين إعادة الهيكلة التنظيمية واستقطاب مرشحين جدد ومحاولة استعادة حضور حزب كان في مراحل سابقة من القوى الرئيسية في الخريطة السياسية المغربية.

وستكشف النتائج إلى أي حد استطاع «الحصان» تحويل هذه التحركات إلى مقاعد داخل البرلمان.

العدالة والتنمية في انتخابات 2026.. هل تتحول الحشود إلى مقاعد؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 20 شتنبر 2026

بعد التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الدستوري، تصل سلسلة «المحيط» ضمن ملف «عين على 23 شتنبر» إلى حزب العدالة والتنمية، صاحب المركز الثامن في انتخابات 2021.

لا يدخل أي حزب انتخابات 2026 بفارق كبير بين موقعه الحالي وسقف طموحه مثل العدالة والتنمية.

فالحزب الذي لم يحصل قبل خمس سنوات سوى على 13 مقعدا، يقول أمينه العام عبد الإله بنكيران إنه يريد العودة إلى المركز الأول.

بين الرقمين تقع معركة تتجاوز استعادة بضعة مقاعد.

فالعدالة والتنمية يخوض الانتخابات لاسترجاع مكانته داخل الخريطة الحزبية، وإثبات أن انهياره سنة 2021 كان عقابا انتخابيا يمكن تجاوزه، لا نهاية دورة سياسية بدأت بوصوله إلى رئاسة الحكومة سنة 2011.

لكن العودة لا تصنعها التجمعات الخطابية وحدها.

سيكون على الحزب تحويل الحضور الجماهيري لبنكيران إلى أصوات، واستعادة دوائر خسر فيها قواعده المحلية، وإقناع ناخبين غير راضين عن الحصيلة الحكومية بأنه يمثل البديل، من دون أن ينسوا أنه قاد الحكومة طوال عشر سنوات.

من 125 مقعدا إلى 13.. هزيمة لم تغلق الملف

تصدر العدالة والتنمية انتخابات 2011 بحصوله على 107 مقاعد، ثم رفع حصيلته إلى 125 مقعدا سنة 2016. لكن انتخابات 2021 دفعته إلى المركز الثامن بثلاثة عشر مقعدا فقط، أربعة منها عبر الدوائر المحلية وتسعة عبر الدوائر الجهوية.

تكشف هذه الأرقام حجم الانهيار الذي تعرض له الحزب. فهو لم يفقد رئاسة الحكومة وكتلته البرلمانية الكبيرة فقط، بل خسر القدرة على الفوز المباشر داخل معظم الدوائر التي شكلت معاقله الحضرية.

كان التصويت العقابي واضحا، لكنه لم يكن نتيجة عامل واحد. فقد أدى طول البقاء في الحكومة إلى تحميل الحزب كلفة قرارات اجتماعية واقتصادية غير شعبية، كما أضعفت الخلافات التي أعقبت

إعفاء بنكيران من تشكيل الحكومة سنة 2017 تماسكه الداخلي، ووسعت المسافة بين القيادة وجزء من القواعد.

وفقد الحزب أيضا جزءا من صورته باعتباره قوة سياسية مختلفة. فبعد سنوات من تدبير الحكومة، أصبح مطالبا بتفسير التباعد بين خطاب الإصلاح ونتائج الممارسة، وبين وعود محاربة الفساد والتعايش مع توازنات الحكم والتحالفات الحكومية.

لكن هزيمة 2021 لم تؤد إلى تفكك التنظيم. عاد بنكيران إلى الأمانة العامة، واستمر الحزب في عقد مؤسساته وإصدار مواقفه والحضور داخل البرلمان، رغم محدودية عدد نوابه.

كما استفاد من الانتقال إلى المعارضة، حيث استعاد لغته النقدية وخف عنه عبء الدفاع اليومي عن السياسات الحكومية.

ويخوض العدالة والتنمية الانتخابات هذه المرة في سياق مختلف. فارتفاع الأسعار، وصعوبة الولوج إلى الشغل، والضغط على خدمات الصحة والتعليم، والجدل حول تضارب المصالح، كلها ملفات تمنحه أرضية لبناء خطاب احتجاجي.

لكنه لا يستطيع تقديم نفسه باعتباره حزبا جديدا لم يختبر الحكم. فكلما هاجم حصيلة الحكومة الحالية، أعاد خصومه إلى الواجهة قرارات اتخذت خلال مرحلة 2011-2021، من إصلاح التقاعد إلى تحرير أسعار المحروقات ورفع الدعم عن عدد من المواد.

بنكيران يقود الحملة من خارج لوائح الترشيح

يقود عبد الإله بنكيران حملة العدالة والتنمية من خارج لوائح الترشيح. لم يتقدم في دائرة سلا أو غيرها، لكنه يظل المرشح السياسي الأول للحزب على المستوى الوطني.

تمنح هذه الوضعية الحزب ميزة واضحة. يستطيع أمينه العام الانتقال بين المدن، ودعم المرشحين، وتحويل منافسات محلية متفرقة إلى معركة وطنية حول الحكومة والأسعار والفساد والثقة في السياسة.

وتؤكد تجمعاته خلال الحملة أنه ما يزال قادرا على استقطاب الانتباه وصناعة الحدث. فهو يخاطب الناخب بلغة مباشرة، ويختزل القضايا المعقدة في رسائل مرتبطة بالكرامة والمال والسلطة والمسؤولية، ويقدم الانتخابات باعتبارها فرصة لمعاقبة الحكومة وإعادة «المصباح» إلى موقع التأثير.

لكن قوة بنكيران تمثل أيضا أحد حدود الحملة. فكلما كبر حضوره، ازداد السؤال حول قدرة باقي قيادات الحزب ومرشحيه على إنتاج جاذبية مستقلة داخل دوائرهم.

قد ينجح الأمين العام في ملء قاعة أو ساحة، من دون أن تنتقل الحماسة بالضرورة إلى مرشح يفتقر إلى حضور محلي أو إلى تنظيم قادر على تحويل التأييد الذي راكمه خلال الحملة إلى أصوات داخل الصندوق.

كما أن خطابه الحاد يعبئ أنصار الحزب، لكنه يحفز خصومه أيضا. فالناخبون الذين يرون فيه صوتا سياسيا صريحا يقابلهم ناخبون ما زالوا يحملونه مسؤولية مرحلة حكومية سابقة، أو يتحفظون على عودة المواجهة السياسية التي ميزت سنوات قيادته للحكومة.

لذلك لا يتعلق اختبار 23 شتنبر بشعبية بنكيران في ذاتها، بل بمقدار ما يمكن تحويله منها إلى أصوات موزعة على الدوائر المحلية. وإذا أصبح الأمين العام أكبر من مرشحي حزبه، فقد تكسب الحملة زخما وطنيا من دون أن تحصد عددا موازيا من المقاعد.

تغطية كاملة ومزيج بين الخبرة والتجديد

تمكن العدالة والتنمية من تغطية الدوائر المحلية الـ92، إلى جانب تقديم اللوائح الجهوية في الجهات الاثنتي عشرة، بما مجموعه 104 وكلاء ووكيلات لوائح. ويشارك في المنافسة بـ305 مرشحين في الدوائر المحلية و90 مرشحة في اللوائح الجهوية.

تمثل هذه التغطية أول مؤشر ملموس إلى استعادة التنظيم بعض قدرته بعد صدمة 2021. فالحزب يدخل جميع الدوائر بهيكل مركزي موحد، وخطاب وطني، ومسطرة ترشيح انطلقت من قواعده الإقليمية والجهوية قبل الحسم النهائي من الأمانة العامة.

وحافظ الحزب على غالبية الاختيارات التي اقترحتها هياكله المحلية، مع إدخال تعديلات وإضافة بعض الأسماء من خارج المقترحات الأصلية. ويتيح له ذلك الجمع بين الانضباط التنظيمي والانفتاح على شخصيات قادرة على تعزيز بعض اللوائح.

وتضم الخريطة أسماء معروفة، من بينها عبد الله بوانو في مكناس، ومصطفى الإبراهيمي في القنيطرة، وإدريس الأزمي الإدريسي في الصخيرات تمارة، ومصطفى الخلفي في الرباط المحيط، وعبد الصمد حيكر في الدار البيضاء أنفا، وأمينة ماء العينين في عين الشق.

كما دفع الحزب في آسفي برضا بوكمازي، القيادي الشاب وعضو الأمانة العامة، الذي سبق له دخول مجلس النواب خلال ولاية 2016-2021. ويراهن من خلاله على الجمع بين تجربة برلمانية سابقة وصورة جيل سياسي أصغر سنا.

وانفتح الحزب كذلك على وجوه لا تنتمي إلى صورته التنظيمية التقليدية، مثل سمير شوقي في الحي الحسني، والفنانة فاطمة وشاي ضمن اللائحة الجهوية للدار البيضاء سطات. ويسعى بذلك إلى توسيع قاعدة الترشيح وعدم حصرها في أعضاء التنظيم القدامى.

لكن تركيبة اللوائح تكشف بدورها بعض نقاط الضعف. فالموظفون ونساء ورجال التعليم والمتقاعدون يشكلون كتلة بارزة داخل وكلاء اللوائح، بينما يبقى حضور النساء في قيادة اللوائح المحلية محدودا بأربع وكيلات فقط من أصل 92.

ولا يعوض تخصيص اللوائح الجهوية للنساء هذا الضعف بالكامل، لأن الاختبار الحقيقي لتمكينهن يظل مرتبطا أيضا بالدفع بهن إلى قيادة المنافسة المباشرة داخل الدوائر المحلية.

كما أن تقديم مرشحين في جميع الدوائر لا يعني امتلاك القوة نفسها داخلها. فخسائر 2021 لم تكن برلمانية فقط، بل مست أيضا شبكة المنتخبين المحليين الذين كانوا يوفرون للحزب قنوات دائمة للتواصل والتأطير.

وسيواجه مرشحوه في عدد من المناطق أحزابا راكمت خلال خمس سنوات حضورا أقوى داخل الجماعات ومجالس العمالات والأقاليم والجهات، وهو ما يمنحها امتدادا ميدانيا يصعب تعويضه خلال أسابيع الحملة.

المدن الكبرى تختبر قدرة الحزب على العودة

تتركز معركة العدالة والتنمية في المدن الكبرى التي صنعت صعوده ثم شهدت انهياره. فالرباط وسلا والدار البيضاء وفاس ومكناس وطنجة وأكادير وآسفي ليست دوائر عادية بالنسبة إلى الحزب، بل مقياس لقدرته على استعادة الناخب الحضري.

في الرباط المحيط، يحمل مصطفى الخلفي عبء استعادة دائرة ارتبطت بهزيمة رمزية للحزب سنة 2021. وفي الصخيرات تمارة، يراهن على إدريس الأزمي الإدريسي، أحد أبرز وجوه مرحلته الحكومية، في مواجهة تنظيمات تتمتع بحضور محلي وانتخابي مستمر.

وتضع الدار البيضاء الحزب أمام اختبارات متعددة. يخوض عبد الصمد حيكر المنافسة في الدار البيضاء أنفا، وتقود أمينة ماء العينين لائحة عين الشق، بينما يترشح سمير شوقي في الحي الحسني.

وتجمع هذه الدوائر بين كثافة حضرية مرتفعة، وتراجع الثقة في السياسة، ومنافسة لوائح يقودها مرشحون يستندون إلى حضور محلي قوي وإمكانات تنظيمية وقدرة على التواصل مع الناخبين طوال فترة الحملة.

وتمثل عين الشق، على وجه الخصوص، دائرة عالية المخاطر. فعدد مقاعدها المحدود وقوة اللوائح المنافسة يجعلان الفوز رهينا بفوارق صغيرة، ويضعان ماء العينين أمام اختبار مزدوج: استعادة مقعد للحزب وتأكيد قدرتها على قيادة لائحة محلية في واحدة من أكثر دوائر البيضاء تنافسا.

وفي مكناس والقنيطرة، يستند الحزب إلى عبد الله بوانو ومصطفى الإبراهيمي، وهما من وجوهه البرلمانية المعروفة. أما في آسفي، فيدفع ببوكماز بوصفه وجها شابا خاض تجربة برلمانية سابقة،

لكنه يحتاج إلى إعادة بناء حضور الحزب داخل دائرة تضم ستة مقاعد وتعرف منافسة بين أسماء وتنظيمات متعددة.

وتوفر الدوائر ذات المقاعد الأكثر مسارات أوسع لانتزاع مقعد واحد، بخلاف دوائر المقعدين أو الثلاثة التي تضيق فيها المسافة بين الفوز والخروج بلا تمثيل، وتكون فيها الأفضلية غالبا للوائح الأقوى محليا.

وفي طنجة وفاس وأكادير، يصطدم رهان استعادة الناخب الحضري بامتداد انتخابي بنته أحزاب الأغلبية داخل الجماعات والغرف المهنية ومجالس الجهات. لذلك لن تكفي استعادة جزء من التصويت السياسي العام إذا لم ينجح الحزب في رفع المشاركة داخل الأحياء التي كانت تمنحه تفوقه، وتحويل عمله الميداني خلال الحملة إلى تصويت فعلي يوم الاقتراع.

ويتمثل التحدي الأكبر في المسافة الفاصلة بين الحضور الرقمي والجماهيري والتصويت الفعلي. فقد تحقق مقاطع بنكيران انتشارا واسعا، لكن الحزب يحتاج إلى ناخبين اقتنعوا خلال الحملة ويتوجهون إلى الصناديق، وإلى تنظيم قادر يوم الاقتراع على تغطية مكاتب التصويت بممثليه، وتتبع عمليات الفرز والمحاضر وفق ما يسمح به القانون.

برنامج واسع وثلاثة سيناريوهات للنتائج

يخوض العدالة والتنمية الانتخابات بشعار «من أجل تحقيق كرامة المواطن»، ويقدم برنامجا من 101 صفحة يتضمن 467 تدبيرا موزعة على خمسة محاور: الهوية والأسرة والقيم، والإصلاح السياسي والحقوق، والخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، والاقتصاد والتشغيل، والسياسة الخارجية.

يركز الحزب على التعليم والصحة والشغل ومحاربة الفساد والريع والاحتكار، ودعم المقاولات الصغيرة، وتقوية الصناعة المحلية، وتحقيق السيادة المائية والغذائية والطاقية.

كما يقترح إلغاء شرط 35 سنة في مباريات التعليم، ومراجعة تدبير الدعم والمقاصة مع حماية الأسر الفقيرة، ويجدد رفضه للتطبيع ودعمه للقضية الفلسطينية.

تكمن قوة البرنامج في اتساعه وربطه الاقتصاد بالإصلاح السياسي. فالعدالة والتنمية لا يقدم البطالة وغلاء الأسعار باعتبارهما مشكلتين تقنيتين فقط، بل يربطهما بالحكامة والمنافسة وتضارب المصالح وتوزيع الموارد.

غير أن العدد الكبير من التدابير يطرح سؤال الأولويات. فالحزب مطالب بتحديد ما سينجزه أولا، وكيف سيموله، وما الذي يميزه عمليا عن برامج منافسيه. كما سيكون عليه تفسير كيفية التوفيق بين توسيع الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية والحفاظ على التوازنات المالية.

أمام الحزب ثلاثة سيناريوهات.

الأول هو عودة قوية تسمح له بالفوز في عدد من الدوائر الحضرية الكبرى، واستعادة فريق نيابي قائم بذاته، والعودة إلى دائرة الأحزاب المؤثرة.

ويتطلب ذلك ارتفاع المشاركة، وتصويتا عقابيا واسعا ضد الأغلبية، ونجاح بنكيران في تحويل حضوره الوطني إلى مكاسب محلية.

الثاني، وهو الأكثر ترجيحا، يتمثل في تعاف غير متساو. يرفع الحزب حصيلته بوضوح ويتجاوز المركز الثامن، ويستعيد بعض معاقله، لكنه يعجز عن مجاراة الأحزاب التي تملك شبكات واسعة من المنتخبين المحليين. ستكون النتيجة عودة سياسية وبرلمانية مهمة، من دون استعادة موقع 2011 أو 2016.

أما **السيناريو الثالث**، فهو أن تبقى العودة محصورة في الخطاب والتجمعات، بينما تحد قوة المنافسين وضعف الشبكات المحلية من عدد المقاعد. عندها قد يحسن الحزب نتيجته، لكن من دون بلوغ العتبة السياسية التي تسمح له بالقول إنه تجاوز هزيمة 2021.

يدخل العدالة والتنمية اقتراع 23 شتنبر وهو يملك ما افتقده قبل خمس سنوات: موقع المعارضة، وقيادة قادرة على التعبئة، وخصوما يتحملون كلفة الحكم. لكنه يفتقد ما كان يملكه خلال صعوده: شبكة محلية قوية وصورة البديل الذي لم يختبر السلطة. لهذا لن يكون السؤال ليلة النتائج ما إذا كان الحزب قد تقدم عن مقاعده الثلاثة عشر فقط، بل ما إذا كان قد استعاد القدرة على الفوز المباشر داخل الدوائر.

هناك تحديدا سيتبين إن كانت حشود الحملة ستتحول إلى مقاعد، أم أن الحضور الجماهيري لعبد الإله بنكيران سيظل أكبر من حصيلة الحزب في الصندوق.

الحركة الديمقراطية الاجتماعية في انتخابات 2026.. هل تصنع شعبية لخصم فريقا نيابيا؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 20 شتنبر 2026

بعد قراءة مواقع الأحزاب الثمانية الأولى في انتخابات 2021، تصل سلسلة «عين على 23 شتنبر» إلى الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الحزب الذي حل تاسعا بخمسة مقاعد، لكنه يدخل استحقاقات 2026 بطموح يتجاوز بكثير حجمه داخل مجلس النواب المنتهية ولايته. فقد اختار عبد الصمد عرشان توسيع دائرة الحزب واستقطاب وجوه جديدة، في مقدمتها مصطفى لخصم، الذي انتقل من الحركة الشعبية إلى حزب «النخلة» بعدما لم يحصل على تزكية الانتخابات التشريعية.

ولا يقدم الحزب لخصم باعتباره مرشحا محليا في إقليم صفرو فقط، بل يدفع به إلى واجهة الحملة الوطنية، مستثمرا شعبيته وصراحته وطريقته المباشرة في التواصل.

وقد تحول البطل العالمي السابق إلى أحد أكثر وجوه الحملة حضورا إلى جانب عرشان، متنقلا بين عدد من الدوائر لدعم مرشحي الحزب. لهذا لا يتعلق السؤال المطروح بقدرة الحركة الديمقراطية الاجتماعية على الاحتفاظ بمقاعدها الخمسة، بل بمدى قدرتها على تحويل الزخم الذي خلقه لخصم والوافدون الجدد إلى اختراق انتخابي يقربها من عتبة الفريق النيابي.

من خمسة مقاعد إلى رهان الفريق النيابي

لم تمنح انتخابات 2021 الحركة الديمقراطية الاجتماعية سوى خمسة مقاعد، وهي حصيلة أبقتها ضمن الأحزاب الصغيرة عدديا، واضطرتها إلى العمل داخل إطار نيابي مشترك مع أحزاب أخرى. أما في انتخابات 2026، فتبدو حسابات الحزب مختلفة. فالحركة لا تخوض الحملة بمنطق الدفاع عن مواقع محدودة، بل تسعى إلى توسيع خريطتها عبر مرشحين يمتلكون حضورا محليا أو رصيدا شخصيا، حتى وإن لم يتدرجوا طويلا داخل هياكلها التنظيمية.

ويمثل الوصول إلى عشرين مقعدا، وهي العتبة المطلوبة لتشكيل فريق نيابي مستقل، سقفا مرتفعا بالنسبة إلى حزب حصل على خمسة مقاعد قبل خمس سنوات. فهذا يعني مضاعفة حصيلته أربع مرات والفوز في دوائر خارج قواعده التقليدية. غير أن النظام الانتخابي يسمح، في المقابل، لأحزاب متوسطة أو صغيرة بتحقيق اختراقات عندما تنجح في استقطاب مرشحين أقوياء محليا، خصوصا في الدوائر التي تتوزع مقاعدها بين عدة لوائح ولا يستطيع فيها حزب واحد احتكار النتيجة.

من هنا يمكن فهم استراتيجية عرشان. فبدل انتظار نمو تنظيمي بطيء، اختار توسيع الحزب عبر وجوه قادرة على جلب أصوات تتجاوز رصيده التقليدي.

لخصم.. من مرشح في صفرو إلى وجه وطني للحملة

يعد مصطفى لخصم أهم مكسب انتخابي حققته الحركة الديمقراطية الاجتماعية قبل اقتراع 23 شتنبر. فالرجل لا يدخل الحملة بصفته رئيس جماعة إيموزار كندر فقط.

إنه بطل عالمي سابق، واسم معروف خارج المجال الحزبي، يمتلك حضورا قويا على شبكات التواصل الاجتماعي، ويقدم نفسه في صورة المنتخب الذي يتحدث بلغة مباشرة ويصطدم بالعراقيل الإدارية والسياسية.

هذه الصورة تمنحه رأسمالا انتخابيا لا يتوفر لمعظم المرشحين. كما أن خروجه من الحركة الشعبية بعد حرمانه من التزكية أتاح له تقديم ترشحه باعتباره معركة شخصية وسياسية لإثبات قدرته على الفوز خارج الحزب الذي احتضنه في انتخابات 2021. وتعزز التعاطف معه بعد تعرضه خلال الحملة لوعكة صحية نُقلت على أنها ناجمة عن تسمم، قبل أن يظهر في تسجيل مصور مطمئنا متابعيه. ولم يكتف بالعودة إلى حملته في صفرو، بل أصر على مواصلة التنقل إلى جانب مرشحي «النخلة».

ظهر لخصم مع عبد الصمد عرشان في صفرو، ثم في الصويرة إلى جانب المرشح أيوب حضار، كما شارك في تجمع للحزب بمنطقة بنمنصور بإقليم القنيطرة. وبذلك أصبح يؤدي دورا يتجاوز دائرته: جذب الجمهور، ومنح المرشحين المحليين تغطية أوسع، وإخراج الحزب من محدودية حضوره الإعلامي السابقة. لكن هذا الدور يطرح امتحانا أساسيا. فالشعبية الشخصية لا تنتقل آليا من صاحبها إلى مرشحين آخرين. وقد يستطيع لخصم حشد جمهور كبير في لقاء انتخابي من دون أن يضمن أن يصوت هذا الجمهور لمرشح الحزب المحلي.

لذلك ستقاس فعالية لخصم بنتيجتين مختلفتين: قدرته على الفوز بمقعد في دائرة صفرو، ثم أثر جولاته في حصيلة مرشحي الحزب خارج الإقليم.

عرشان يفتح «النخلة» أمام وجوه جديدة

لا يمكن اختزال التحول الذي عرفته الحركة الديمقراطية الاجتماعية في انضمام لخصم وحده. فقد اتجه عبد الصمد عرشان إلى توسيع الحزب واستقطاب أسماء جديدة، من بينها محمد الغراس، إلى جانب مرشحين محليين يحاول الحزب منحهم دفعة وطنية من خلال حضور قيادته في دوائرهم.

تكشف هذه السياسة أن عرشان يدرك حدود البنية التقليدية للحزب. فالحركة تمتلك قواعد في تيفلت ومحيطها، وحافظت على حضور برلماني خلال ولايات متتالية، لكنها لا تتوفر على الانتشار الترابي نفسه الذي تمتلكه الأحزاب الكبرى. لذلك يراهن الحزب على صيغة تجمع بين مركز تنظيمي يقوده عرشان ومرشحين يمتلكون قواعدهم الخاصة. إنها صيغة قد تمنحه مقاعد إضافية بسرعة، لكنها تجعل نتيجته مرتبطة بقوة الأشخاص أكثر من ارتباطها بالتصويت الوطني على رمز «النخلة».

وتحاول القيادة توفير مظلة سياسية لهذا التجميع. فقد جعل عرشان الشق الاجتماعي في قلب خطاب الحزب، مركزا على القدرة الشرائية وغلاء الأسعار والشباب وإنصاف سكان الجبال والمناطق التي تعاني ضعف الخدمات. كما يقدم الحزب نفسه باعتباره بعيدا عن الوعود الخيالية، ويدعو إلى برامج واقعية وقابلة للتنفيذ. غير أن هذا الخطاب سيحتاج إلى تدابير دقيقة تقنع الناخب بأن الحركة لا تعرض مرشحين معروفين فقط، بل تحمل أيضا تصورا مختلفا لتدبير الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

دوائر الفرصة وحدود انتقال الشعبية

تبدأ خريطة الفرص من صفرو، حيث يدخل لخصم السباق مدعوما بشهرته وحضوره في إيموزار كندر، وبصورة المنتخب الذي خاض مواجهات علنية حول تدبير الجماعة وتعثر بعض المشاريع. فوزه في هذه الدائرة سيمنح الحزب مقعدا ذا قيمة رمزية كبيرة، لأنه سيؤكد أن استقطابه لم يكن مجرد صفقة إعلامية، بل إضافة انتخابية فعلية.

وتحتفظ تيفلت والمجال المحيط بها بأهمية خاصة، باعتبارها قاعدة عبد الصمد عرشان وأحد أبرز مرتكزات الحزب. وسيكون الحفاظ على هذا الموقع شرطا أوليا قبل الحديث عن التوسع. أما في الصويرة والقنيطرة والدوائر التي دفع فيها الحزب بوجوه جديدة، فالمعادلة أكثر تعقيدا. يستطيع حضور لخصم وعرشان أن يرفع التعريف بالمرشح، لكن الفوز يتطلب تنظيما محليا ومراقبين داخل مكاتب التصويت وشبكة قادرة على التواصل مع الناخبين طيلة الحملة.

وتزداد الصعوبة في الدوائر ذات المقعدين، حيث تضيق فرص الأحزاب الصغيرة أمام مرشحين ينتمون إلى تنظيمات أكبر أو يمتلكون شبكات محلية راسخة. ففي هذه الدوائر، قد يحقق الحزب نتيجة محترمة من دون أن تبلغ أصواته المستوى المطلوب للحصول على المقعد. أما الدوائر ذات المقاعد الأكثر، فقد تمنحه فرصا أوفر إذا توزعت الأصوات بين عدد كبير من اللوائح ولم يتمكن أي حزب من فرض هيمنة واضحة.

لكن التحدي الأهم يبقى وطنيا. فالحركة تحتاج، للوصول إلى فريق نيابي، إلى أكثر من فوز لخصم وعرشان وعدد محدود من المرشحين المعروفين. إنها تحتاج إلى سلسلة انتصارات متزامنة في دوائر لا تملك فيها تاريخيا حضورا قويا.

ثلاثة سيناريوهات أمام «النخلة»

يقوم السيناريو الأول على تحقيق المفاجأة الكبرى والوصول إلى عشرين مقعدا أو تجاوزها. ويتطلب ذلك فوز لخصم وعرشان، والحفاظ على معظم مواقع الحزب السابقة، ونجاح عدد واسع من الوافدين والمرشحين الجدد في دوائرهم.

وسيحول هذا السيناريو الحركة الديمقراطية الاجتماعية من حزب صغير داخل تحالف نيابي إلى حزب يمتلك فريقا مستقلا ووزنا في مفاوضات تشكيل الأغلبية المقبلة. لكنه يظل السيناريو الأصعب، لأن الانتقال من خمسة إلى عشرين مقعدا يحتاج إلى موجة انتخابية تتجاوز شعبية وجه واحد. أما السيناريو الثاني، وهو الأقرب وفق المعطيات المتاحة، فيتمثل في رفع الحصيلة إلى ما بين ثمانية وخمسة عشر مقعدا. وسيكون ذلك تقدما واضحا يسمح للحزب بتحسين موقعه داخل مجلس النواب، حتى إن لم يبلغ عتبة الفريق النيابي.

ويقوم السيناريو الثالث على احتفاظ الحزب بحصيلة قريبة من نتيجة 2021، إذا فاز لخصم في صفرو من دون أن تنعكس جولاته على بقية المرشحين، أو إذا عوضت المقاعد الجديدة خسائر محتملة في دوائر أخرى فقط. تدخل الحركة الديمقراطية الاجتماعية انتخابات 2026 بفرص أوسع من تلك التي توحي بها مقاعدها الخمسة. فقد وفر لها عبد الصمد عرشان وجوها جديدة، ومنحها مصطفى لخصم حضورا إعلاميا وجماهيريا لم يكن متاحا لها في الاستحقاقات السابقة. غير أن لخصم يستطيع أن يكون مضاعفا لقوة الحزب، لا بديلا عن التنظيم.

وإذا نجحت «النخلة» في تحويل شعبيته إلى أصوات لمرشحين آخرين، فقد تصبح إحدى مفاجآت اقتراع 23 شتنبر. أما إذا بقي تأثيره محصورا في صفرو، فسيحقق الحزب مكسبا مهما، لكنه لن يكون كافيا وحده لصناعة فريق نيابي.

جبهة القوى الديمقراطية في انتخابات 2026.. هل تحافظ «الزيتونة» على مقاعدها بعد خسارة شبكة شباط؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 21 شتنبر 2026

ضمن سلسلة «عين على 23 شتنبر»، تصل «المحيط» إلى جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الذي أنهى انتخابات 2021 بثلاثة مقاعد، قبل تحالف اليسار الذي سيختتم هذه القراءة المتدرجة لخريطة الأحزاب وفق نتائج الاقتراع السابق.

لا تدخل الجبهة انتخابات 2026 بثقل عددي كبير، لكنها لا تبدأ من الصفر أيضا.

فهي حزب تأسس سنة 1997، وسبق أن امتلك حضورا برلمانيا أوسع، قبل أن يتراجع ويتمكن سنة 2021 من العودة بثلاثة نواب.

غير أن التحدي هذه المرة لا يقتصر على الحفاظ على العدد نفسه. فجزء أساسي من نتيجة 2021 ارتبط بفاس وبشبكة انتخابية غادرت الحزب، بينما تكشف خريطة ترشيحات 2026 أن الجبهة اختارت خوض معركة انتقائية في عدد محدود من الدوائر، مع برنامج اجتماعي واسع يفوق بكثير حجمها البرلماني الحالي.

ثلاثة مقاعد صنعتها خريطة مركزة

حصلت جبهة القوى الديمقراطية في انتخابات 2021 على مقعد محلي ومقعدين عبر اللوائح الجهوية.

ولم تتجاوز حصتها 0.93 في المائة من أصوات الدوائر المحلية و0.85 في المائة من أصوات الدوائر الجهوية، ما يعني أن مقاعدها الثلاثة لم تكن نتيجة موجة وطنية واسعة، بل ثمرة تركيز الأصوات في مجالات محددة والاستفادة من اللوائح الجهوية.

ظهر ذلك بوضوح في فاس الشمالية، حيث فاز رؤوف عبدلاوي معن بالمقعد المحلي بعدما حصلت لائحة الجبهة على 7776 صوتا، متقدمة على لوائح أحزاب ذات حضور وطني أقوى. كما فازت ريم شباط بمقعد عن اللائحة الجهوية لفاس مكناس.

وتعزز هذا الحضور خلال الانتخابات الجماعية، حين تحولت الجبهة إلى قوة داخل مجلس جماعة فاس. وبذلك ارتبط اثنان على الأقل من مقاعدها البرلمانية الثلاثة، إلى جانب جزء مهم من حضورها المحلي، بالخريطة السياسية التي تشكلت حول حميد شباط وحلفائه.

لهذا تبدو نتيجة الحزب في 2021 أكبر من وزنه الانتخابي الوطني. لقد أثبت أنه قادر على تحويل النفوذ المحلي المركز إلى مقاعد، لكنه لم ينجح في الوقت نفسه في بناء تصويت حزبي متقارب بين الجهات.

خروج شباط يعيد فتح معركة فاس

تدخل الجبهة اقتراع 2026 من دون الشبكة التي منحتها جزءا مهما من دفعة 2021.

فقد غادرت ريم شباط الحزب، وانتقلت إلى الحركة الشعبية التي دفعت بها على رأس لائحتها في فاس الشمالية، كما ظهر حميد شباط إلى جانب قيادة الحركة ومرشحيها خلال الحملة.

هذا الانتقال لا يمثل خسارة اسم واحد، بل يطرح سؤالا حول مصير كتلة من المنتخبين والمتعاطفين والوسطاء المحليين الذين التحقوا بالجبهة خلال انتخابات 2021.

فحين ينتقل المرشح الذي أسهم في صناعة النتيجة إلى حزب آخر، لا تنتقل الأصوات بالضرورة كلها معه، لكنها لا تبقى آليا لدى الحزب الذي غادره أيضا.

تتحول فاس الشمالية، تبعا لذلك، إلى اختبار لطبيعة التصويت السابق: هل اختار الناخبون رمز «الزيتونة» ومشروع الجبهة، أم صوتوا لشبكة محلية وجدت في الحزب إطارا انتخابيا مناسبا؟

وإذا نجحت الحركة الشعبية في استقطاب الجزء الأكبر من تلك الشبكة، فقد تفقد الجبهة مقعدها المحلي وقسما من رصيدها الجهوي دفعة واحدة. أما إذا حافظت على بنيتها التنظيمية داخل المدينة، فإنها قد تثبت أن حضورها في فاس أصبح مستقلا جزئيا عن الأسماء التي صنعت بدايته.

برنامج مرقم أمام خريطة من 39 دائرة

اختارت الجبهة خوض الانتخابات تحت شعار «الكرامة الآن.. ودائما»، ببرنامج يحمل اسم «ميثاق الكرامة والسيادة»، ويضم خمسة أوراش هيكلية و100 تدبير موزعة على تسعة محاور.

يقترح الحزب إحداث «دخل الكرامة» بغلاف إضافي يبلغ 46 مليار درهم، وتعبئة 150 ألف شاب من حملة الشهادات مقابل خمسة آلاف درهم شهريا، ورصد 32 مليار درهم إضافية للمدرسة العمومية، ورفع حصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من الصفقات العمومية إلى 35 في المائة.

كما يضع هدف تحقيق نمو سنوي في حدود 5.6 في المائة، وإحداث مليون منصب شغل وخفض البطالة إلى 8 في المائة بحلول سنة 2031، إلى جانب إجراءات تتعلق بالصحة والماء والجبايات والإعلام والجهوية المتقدمة.

تكمن قوة العرض في أنه لا يكتفي بالشعارات العامة، بل يقدم أرقاما وآجالا. غير أن كثافة الالتزامات تضع الحزب أمام سؤال التمويل والأولويات، خصوصا أن تنفيذ برنامج بهذا الحجم يحتاج إلى كتلة برلمانية مؤثرة أو إلى موقع داخل أغلبية حكومية، وليس فقط إلى بضعة مقاعد.

وتعرض البوابة الرسمية للحزب 39 دائرة محلية يخوض فيها الانتخابات، وهو حضور يظل أقل من نصف الخريطة الوطنية. ومن بين مرشحيه إبراهيم بنحدو في القنيطرة، وأحمد صبار في جرسيف، وأسعيد أومن في بني ملال، وهشام أوسليمان في تارودانت، ويونس السقالي في الدريوش، ومحمد بنمنصور في ورزازات.

يكشف هذا الانتشار أن الحزب لا يراهن على تغطية جميع الدوائر، بل على تركيز موارده في مناطق يرى أن مرشحيه يمتلكون فيها حضورا محليا. وهي استراتيجية تناسب إمكانات الأحزاب الصغيرة، لكنها تقلص قدرتها على تجميع رصيد وطني كبير، خصوصا في اقتراع تصبح فيه الأصوات الجهوية حاسمة في صناعة جزء من المقاعد.

مطبات تنظيمية في المعقل السابق

لم تمر مرحلة إعداد الترشيحات من دون توتر داخل الجبهة. ففي فاس الجنوبية، تبادل المستشار الجماعي علي بومهدي والأمين الجهوي للحزب محمد الزاهر اتهامات بشأن تدبير التزكية.

اتهم بومهدي المسؤول الجهوي بمطالبته بشيك مقابل الحصول على التزكية، بينما نفى الزاهر الاتهام وقرر اللجوء إلى القضاء.

ولا تزال القضية في حدود ادعاءات متبادلة لم تحسمها المحكمة، قبل أن يدخل بومهدي الحملة وكيلا للائحة الحزب في الدائرة.

تكمن حساسية الواقعة في أنها برزت داخل الجهة التي منحت الحزب أهم نتائجه سنة 2021. فالجبهة مطالبة في هذه الانتخابات بتعويض المغادرين وإعادة بناء الثقة داخل تنظيمها، بينما يستهلك النزاع حول التزكيات جزءا من الجهد الذي يفترض توجيهه نحو المنافسين.

ويحاول المصطفى بنعلي تقديم الجبهة باعتبارها حزبا تقدميا مستقلا يمتلك برنامجا بديلا، غير أن المعركة الانتخابية ستقاس أساسا بقدرته على تحويل هذا الخطاب إلى أصوات خارج فاس.

فالأحزاب الصغيرة لا تعاني دائما من غياب الأفكار، بل من صعوبة نقلها إلى تنظيمات محلية قادرة على مراقبة الدوائر وتعبئة الناخبين خلال الحملة وضمان استمرار حضورها إلى موعد التصويت.

بين فقدان التمثيلية وصناعة مفاجأة محدودة

تفتح خريطة الجبهة ثلاثة سيناريوهات أمام نتائجها في 23 شتنبر. يقوم **السيناريو الأول** على فقدان المقعد المحلي بفاس وتراجع التصويت الجهوي بعد انتقال شبكة شباط، بما قد يخفض تمثيلية الحزب إلى مقعد واحد أو يخرجه من مجلس النواب إذا لم تعوضه دوائر أخرى.

أما **السيناريو الثاني**، وهو سيناريو الحفاظ على الموقع، فيفترض بقاء جزء من أصوات فاس داخل الحزب، إلى جانب تحقيق نتائج جهوية تسمح له بالاحتفاظ بمقعدين أو ثلاثة. وسيعني ذلك أن «الزيتونة» تمكنت من تجاوز أثر المغادرين وتحويل حضورها المؤقت إلى قاعدة انتخابية أكثر استقرارا.

ويظل **السيناريو الثالث** مرتبطا بصناعة مفاجأة محدودة عبر الفوز في دائرة أو دائرتين خارج معقلها السابق، بما قد يرفع حصيلتها إلى أربعة أو خمسة مقاعد. لكنه يحتاج إلى مرشحين يمتلكون رصيدا شخصيا قويا وإلى تركيز كبير للأصوات، لأن الانتشار في 39 دائرة لا يوفر للحزب هامشا واسعا لتعويض الخسائر.

الأقرب، وفق المعطيات المتاحة، أن تخوض جبهة القوى الديمقراطية معركة دفاعية تتراوح حصيلتها بين مقعد وثلاثة مقاعد.

أما تجاوز نتيجة 2021 فسيكون رهينا بقدرتها على إثبات أن الحزب أكبر من شبكة فاس التي حملته في الاقتراع السابق، وأن برنامجه المرقم وجد في الدوائر المحدودة التي اختارها مرشحين قادرين على تحويله إلى أصوات.

تحالف اليسار في انتخابات 2026.. هل تتحول الوحدة إلى مقاعد؟

نشر أولا على منصة «المحيط» في 22 شتنبر 2026

يختتم «المحيط» سلسلة «عين على 23 شتنبر» بتحالف اليسار، الذي يخوض انتخابات 2026 بتجربة وحدوية تجمع فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، بعد خمس سنوات من التنافس المتفرق والتمثيل البرلماني المحدود.

لا تبدأ معركة التحالف من منافسة الأحزاب الكبرى على الصدارة، بل من سؤال أكثر إلحاحا: هل يستطيع تحويل حضوره في النقابات والجمعيات والحركات الاحتجاجية إلى أصوات، أم سيظل تأثيره في الشارع أكبر من وزنه داخل البرلمان؟

يرفع التحالف شعار «الكرامة أولا»، ويقدم نفسه بديلا ديمقراطيا واجتماعيا يتجاوز حسابات الانتخابات. لكن محطة 23 شتنبر ستضع هذا الطموح أمام اختبار الصندوق، حيث لا تكفي وحدة القيادات والبرامج ما لم تنجح في جمع الناخبين.

مقعدان متفرقـان ورهان على نتيجة مختلفة

دخل مكونا التحالف انتخابات 2021 منفصلين، وحصل كل منهما على مقعد واحد عبر اللوائح الجهوية، من دون أن يتمكنا من انتزاع مقعد داخل الدوائر المحلية.

وبذلك يدخل تحالف اليسار انتخابات 2026 وفي رصيده مقعدان حصدهما مكوناه وهما متفرقان. أما رهانه اليوم، فهو أن تنتج الوحدة الانتخابية أكثر من مجرد جمع حصيلتيهما السابقتين.

يفترض توحيد الرمز واللوائح والحملة أن يحد من تشتيت الأصوات، خاصة في المدن التي يتقاطع فيها جمهور الحزبين. غير أن جمع التنظيمين لا يعني بالضرورة جمع ناخبيهما، لأن جزءا من جمهور اليسار يصوت للأشخاص، بينما يميل جزء آخر إلى المقاطعة أو لا يحتفظ بعلاقة انتخابية دائمة مع الأحزاب.

ويحتاج التحالف، لذلك، إلى تحقيق فوز محلي يمنحه دليلا عمليا على أن الوحدة أحدثت فرقا. فالحفاظ على مقعدين جهويين سيؤمن استمراره داخل البرلمان، لكنه لن يكون كافيا للحديث عن تحول انتخابي.

85 لائحة تكشف طموح الانتشار وحدوده

قدم تحالف اليسار 85 لائحة محلية تضم 284 مترشحا ومترشحة، إلى جانب 11 لائحة جهوية تضم 85 مترشحة. وهو انتشار يضعه ضمن الهيئات السياسية الأكثر تغطية للدوائر، رغم محدودية رصيده البرلماني.

يحمل الرقم دلالة تنظيمية مهمة. فالتحالف لم يكتف بحواضره المعروفة في الدار البيضاء والرباط وبعض المدن الجامعية، بل دخل دوائر قروية وأقاليم ظل وجود اليسار فيها ضعيفا أو موسميا.

لكن الحضور في 85 دائرة لا يعني امتلاك الحظوظ نفسها داخلها. فعدّة لوائح تخوض الانتخابات لإثبات الوجود وبناء التنظيم والتعريف بالمشروع، أكثر مما تخوضها باعتبارها قريبة من الفوز.

كما اختار التحالف الاعتماد على مناضليه وأطره النقابية والحقوقية والمدنية، وابتعد عن استقطاب الأعيان والمرشحين المتنقلين بين الأحزاب. ويمنحه هذا الاختيار مصداقية لدى الناخب الذي يبحث عن عرض سياسي واضح، لكنه يحرمه في دوائر كثيرة من شبكات محلية وموارد انتخابية راكمها منافسوه على امتداد سنوات.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية: يمتلك تحالف اليسار خطابا سياسيا واضحا، لكنه يخوض الانتخابات بأدوات أقل من تلك التي تتوفر عليها الأحزاب الكبرى. لذلك ستكون قدرته على تركيز جهوده في الدوائر القابلة للاختراق أهم من عدد اللوائح التي قدمها.

«الكرامة أولا».. عرض اجتماعي بأرقام كبيرة

لا يخفي البرنامج الهوية اليسارية للتحالف. فهو يدعو إلى القطع مع الريع والاحتكار والمضاربات، وبناء اقتصاد إنتاجي يعزز السيادة الوطنية، مع إعادة الاعتبار إلى المدرسة والمستشفى والمرفق العمومي.

ويقترح رفع الحد الأدنى للأجور إلى خمسة آلاف درهم، وإعفاء المواد الأساسية والأدوية من الضريبة على القيمة المضافة، وتخصيص منحة بقيمة ألفي درهم للخريجين الباحثين عن عمل، إلى جانب إنتاج مائة ألف سكن عمومي بإيجار يتناسب مع دخل الأسر.

كما يضع محاربة الفساد وتضارب المصالح والإثراء غير المشروع في قلب عرضه السياسي، ويدافع عن إصلاحات دستورية ومؤسساتية توسع مجال المحاسبة وتقوي دور المؤسسات المنتخبة.

ولتمويل هذه الالتزامات، يقترح التحالف تعبئة 162 مليار درهم سنويا في أفق 2031، من خلال إصلاح جبائي أكثر عدالة، ومحاربة التهرب والريع، وتوسيع مساهمة الثروة في تمويل السياسات العمومية.

تمنح هذه الأرقام البرنامج وضوحا يفتقده عدد من العروض الانتخابية، لكنها تضعه أيضا أمام سؤال الكلفة. فإقناع الناخب لا يتوقف على عرض التدابير، بل يتطلب شرح مصادر التمويل وجدول تعبئتها وتأثيرها المحتمل في الاستثمار والمقاولات والتوازنات المالية.

ويعرض التحالف، في النهاية، برنامجا أقرب إلى مشروع حكومي، بينما يبقى هدفه الانتخابي المباشر بناء معارضة يسارية قادرة على التأثير في التشريع ومراقبة الحكومة.

منيب والتامني أمام اختبار الدوائر المحلية

اختار التحالف دفع أبرز وجوهه البرلمانية إلى المنافسة المحلية، فرشح نبيلة منيب في دائرة أنفا، وفاطمة الزهراء التامني في دائرة عين السبع–الحي المحمدي.

دخلت المرشحتان مجلس النواب سنة 2021 عبر اللوائح الجهوية، ولذلك يحمل انتقالهما إلى الدوائر المحلية مخاطرة سياسية واضحة. فالفوز سيمنح التحالف مقعدين بثقل انتخابي أكبر، بينما قد يؤدي الإخفاق إلى فقدان صوتين بارزين داخل البرلمان.

تدخل منيب دائرة أنفا مستندة إلى حضور وطني وخطاب سياسي معروف. ويمكن لصورتها المعارضة أن تستقطب جزءا من الطبقة الوسطى والناخبين الغاضبين من الأحزاب الكبرى، لكن الشهرة الإعلامية وحدها لا تحسم الانتخابات داخل دائرة تتنافس فيها أسماء تمتلك نفوذا تنظيميا ومحليا.

أما التامني، فتخوض المنافسة في عين السبع–الحي المحمدي، وهي دائرة ذات امتداد عمالي واجتماعي ينسجم مع خطاب التحالف. ويمنحها نشاطها البرلماني رصيدا سياسيا، غير أن انتزاع المقعد يتطلب توسيع دائرة المؤيدين خارج الجمهور الحقوقي والحزبي المعتاد.

ويراهن التحالف أيضا على محمود عمر بنجلون في الرباط المحيط، ولبنى نجيب في الفداء–مرس السلطان، والحسين اليماني في المحمدية، حيث تحضر قضية مصفاة «سامير» والتشغيل والأمن الطاقي بقوة في الحملة.

تبدو فرص التحالف أفضل في هذه الدوائر الحضرية، حيث يحتفظ اليسار بحضور نقابي وثقافي وتاريخي. غير أن جزءا مهما من جمهوره المفترض يوجد بين الفئات الأكثر عزوفا عن التصويت، وهو ما يجعل التعبئة أصعب من كسب التعاطف.

بين المحافظة على المقعدين وصناعة المفاجأة

سيكون الخروج بمقعد واحد أو من دون تمثيل برلماني أسوأ سيناريو للتحالف. وقد يحدث ذلك إذا أخفقت وجوهه البارزة في المنافسة المحلية ولم تعوضها نتائج اللوائح الجهوية. عندها ستتعرض الوحدة لانتكاسة انتخابية مبكرة، حتى إن استمر التنسيق السياسي بين مكونيها.

أما الحفاظ على مقعدين أو إضافة مقعد ثالث، فيبدو السيناريو الأقرب إلى موازين القوة الحالية. وستسمح هذه النتيجة للتحالف بتفادي التراجع، لكنها لن تمنحه الوزن الذي يحتاج إليه لفرض حضوره داخل مجلس النواب.

وتبدأ المفاجأة من أربعة مقاعد فما فوق. ويتطلب ذلك فوز أحد الوجوه البارزة في الدوائر المحلية، وتحقيق نتائج جيدة في بعض اللوائح الجهوية، والاستفادة من تشتت أصوات المنافسين داخل المدن الكبرى.

ولا يحتاج تحالف اليسار إلى الاقتراب من المراتب الأولى حتى يسجل تقدما. معركته الحقيقية هي إثبات أن اليسار الحقوقي والنقابي والاحتجاجي يستطيع أن يصبح قوة انتخابية أيضا.

إذا انتزع التحالف مقاعد محلية وحافظ على حضوره عبر اللوائح الجهوية، فستكون الوحدة قد حصلت على أول شرعية انتخابية لها. أما إذا بقي عند حدود مقعد أو مقعدين، فسيكون قد عالج مشكلة التشتت التنظيمي، من دون أن يعالج بعد ضعف حضوره داخل صناديق الاقتراع.

الخاتمة

الصندوق يختبر القراءات

تكشف المقالات مجتمعة أن الانتخابات المغربية لا تختزل في ترتيب وطني واحد. لكل حزب معاركه المحلية، ولكل دائرة توازناتها، وقد تحمل اللائحة اسم تنظيم قوي فيما يرتبط رصيدها بمرشح بعينه، أو يدخل حزب صغير المنافسة من باب شبكة محلية مركزة.

كما تبين أن الحكومة والمعارضة لا تدخلان الاقتراع بالكلفة نفسها. أحزاب الأغلبية تدافع عن حصيلة خمس سنوات، وبعضها يتدارك أخطاءه في البرامج الجديدة من أجل الإقناع، بينما تحاول قوى المعارضة تحويل النقد إلى مقاعد.

وبين الموقعين تتحرك التزكيات والانتقالات والتحالفات وشبكات المنتخبين.

عند صدور النتائج، يمكن العودة إلى هذه المقالات بوصفها سجلا لما كان متاحا قبل التصويت: أين ظهرت نقاط القوة، وأين بدت مواطن الهشاشة، وأي السيناريوهات اقترب من الواقع.

عن المؤلف

نورالدين البيار، صحافي، ومستشار في التواصل الاستراتيجي، ورئيس تحرير منصة المحيط المتخصصة في التحليلات الجيو سياسية والاقتصادية والتكنولوجية، راكم نحو عقدين من الخبرة في التحرير والتغطية الميدانية وإدارة العمل الصحافي داخل عدد من المؤسسات الإعلامية المغربية.

غطى محطات سياسية واجتماعية واقتصادية بارزة في المغرب، من بينها الانتخابات التشريعية منذ سنة 2011، وحركة 20 فبراير، وزلزال الحوز، والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراكش.

تتركز اهتماماته على الصحافة الرقمية والذكاء الاصطناعي والصحافة التفسيرية والتحليل كما درّس الصحافة الرقمية، وأسهم في تكوين أكثر من مائة صحافي وصحافية.

للتواصل:noure.elbayar@gmail.com

0668537373